

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة ٤٤

الخميس، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش (صربيا)

في ضوء ذلك، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سنمضي

في أعمالنا على هذا النحو.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان ليتولى عرض مشروع

القرار A/67/L.28.

السيد عثمان (السودان): يسعدني ويشرفني، بصفتي

الممثل الدائم لجمهورية السودان والرئيس الحالي لمجلس
السفراء العرب في الأمم المتحدة، أن أرحب في مستهل بياني
بتواجد ومشاركة أبناء مخلصين من الشعب الفلسطيني ثابروا
ورابطوا وصبروا وابدوا حسن النية مع جميع الشركاء لخدمة
القضية الفلسطينية. فمرحبا بكم أيها القائد المناضل، الرئيس
محمود عباس أبو مازن. ومرحبا بصحبكم الكرام بيننا في هذه
الجلسة التاريخية في هذا اليوم التاريخي.

يسعدني ويشرفني أيضا بهذه الصفة أن أتولى عرض

مشروع القرار المعروض على الجمعية، المعنون "مركز

فلسطين في الأمم المتحدة"، الوارد في الوثيقة A/67/L.28،

والمقدم في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال، والخاص بقضية

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير

القابلة للتصرف (A/67/35)

تقرير الأمين العام (A/67/35)

مشاريع القرارات (A/67/L.17 و A/67/L.18 و A/67/L.19

و A/67/L.20 و A/67/L.28)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بناء على طلب مقدمي

مشروع القرار وبالنظر إلى وجود رئيس السلطة الفلسطينية،

فخامة السيد محمود عباس، أود أن ابلغ الأعضاء بأننا سنبت

أولا بمشروع القرار A/67/L.28، المعنون "مركز فلسطين في

الأمم المتحدة".

بعد ذلك ستواصل الجمعية عقد مناقشتها بشأن البند ٣٧

من جدول الأعمال مباشرة بعد نظرها في مشروع القرار.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي

ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع

أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر

التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



المستقلة، بالإضافة إلى التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار ١٩٤ (د-٣)، والوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وتشير فقرات ديباجة مشروع القرار أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٣ الذي اعترفت فيه الجمعية بإعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، وإلى تأكيد التزام الجمعية العامة بالحل القائم على وجود دولتين، وفقاً للقانون الدولي، بالإضافة إلى التأكيد على حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

وتعيد فقرات ديباجة مشروع القرار التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال في دولته فلسطين على الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، وتدعو الجمعية العامة إلى اتخاذ قرار بمنح فلسطين مركز دولة غير عضو مراقب في الأمم المتحدة.

وكرر، تدعو هذه الجمعية العامة - ونحن على ثقة بأنها فاعلة - إلى اتخاذ قرار بمنح فلسطين مركز دولة غير عضو مراقب في الأمم المتحدة، بدون المساس في الأمم المتحدة بالحقوق والامتيازات المكتسبة ودور منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثل الشعب الفلسطيني.

ويؤكد مشروع القرار في فقرات ديباجته أيضاً على تصميم الجمعية العامة على الإسهام في إعمال الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني والتوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط تنهي الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وتحقق الرؤية القائمة على وجود دولتين. كما تعبر عن الحاجة الملحة إلى استئناف وتسريع المفاوضات من أجل تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة.

فلسطين، وذلك بالنيابة عن الدول المشاركة في تقديم القرار التالية: أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أيسلندا، باكستان، البحرين، البرازيل، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، بيلاروس، تركيا، تونس، الجزائر، جزر القمر، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، زمبابوي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، سري لانكا، سيشيل، شيلي، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غرينادا، غيانا، غينيا - بيساو، فلسطين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كوبا، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيا، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، ناميبيا، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، اليمن.

يهدف مشروع القرار الهام هذا إلى اتخاذ قرار تاريخي بمنح فلسطين مركز دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة. وتتضمن ديباجة مشروع القرار فقرات تعيد التأكيد على مبدأ ميثاق الأمم المتحدة لعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وتؤكد كذلك فقرات ديباجته على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة.

كما تجدد بعض فقرات ديباجة مشروع القرار التأكيد على قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار المتعلق بتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية، التي أكدت على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها وعلى رأسها حقه في تقرير المصير وحقه في إقامة دولته

لقيم العدالة والحق وللقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني الذي يتطلع إلينا، كما ذكرت، في هذه اللحظات

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية.

السيد عباس (فلسطين): تجيئ فلسطين اليوم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي لا تزال تُضمد جراحها وتواصل دفن شهدائها الأحياء من الأطفال والنساء والرجال، ضحايا العدوان الإسرائيلي، وتبحث عن بقايا حياة وسط أنقاض البيوت التي دمرتها القنابل الإسرائيلية في قطاع غزة، فأبادت عائلات بأكملها، برجالها ونسائها وأطفالها، واغتالت ذكرياتهم وأحلامهم وآمالهم ومستقبلهم وتوقهم لممارسة الحياة العادية وللعيش في ظل الحرية والسلام.

تجيئ فلسطين اليوم إلى الجمعية العامة لأنها تؤمن بالسلام ولأن شعبها، وكما أثبتت الأيام الماضية، أحوج ما يكون إليه.

تجيئ فلسطين اليوم إلى هذا المحفل الدولي الرفيع، مُمثل الشرعية الدولية وحميها، مؤكدين قناعتنا بأن الأسرة الدولية تقف الآن أمام الفرصة الأخيرة لإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين. وتجيئ فلسطين إليكم اليوم في لحظة فارقة، إقليمياً ودولياً، كي تكرر حضورها وتحمي إمكانات وأسس السلام العادل المأمول في المنطقة.

لقد أكد العدوان الإسرائيلي على أبناء شعبنا في قطاع غزة مرة أخرى على الضرورة الاستثنائية والعاجلة والمُلحة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ونيل شعبنا حريته واستقلاله، كما أكد هذا العدوان أيضاً على تمسك الحكومة الإسرائيلية بنهج الاحتلال والقوة الغاشمة والحرب، ما يفرض على الأسرة الدولية الاضطلاع بمسؤولياتها نحو الشعب الفلسطيني ونحو السلام. ولهذا، نحن هنا اليوم.

هذا، وتحت الفقرة ٦ جميع الدول والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني ومساعدته على نيل حقه في تقرير المصير والاستقلال والحرية في أقرب وقت، والاستقلال والحرية وحق تقرير المصير هي من المبادئ الراسخة في هذا الميثاق، ميثاق الأمم المتحدة. وهذا يوم تاريخي لإعلاء وتثمين مثل هذه القيم والمبادئ.

يشكل مشروع القرار المطروح أمامكم اليوم استكمالاً طال انتظاره لتنفيذ تشريع قامت به الجمعية العامة في مثل هذا اليوم منذ ٦٥ عاماً، حيث قررت وقتذاك تقسيم فلسطين التاريخية إلى دولتين، حصلت إحداهما على استقلالها وبقيت الدولة الأخرى، فلسطين، تنتظر حتى هذه اللحظة. ونحن في هذه اللحظة التاريخية، يتطلع إلينا جميع أبناء الشعب الفلسطيني في فلسطين إلى دعم الجمعية العامة وتحقيق تطلعاتهم وآمالهم في هذا القرار.

منذ ذلك اليوم، ظلت الجمعية العامة تتخذ سنوياً مجموعة من القرارات الهامة التي تؤكد على حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير. وتؤكد أيضاً على ضرورة التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية. وفي هذا السياق، يمثل مشروع القرار المعروض عليكم اليوم إضافة نوعية على طريق تحقيق الإرادة الدولية المتمثلة في إحلال سلام حقيقي في الشرق الأوسط على أساس الحل القائم على وجود دولتين. ومن هنا، أدعو جميع الدول إلى المساهمة اليوم في صناعة التاريخ، حقيقة أقول صناعة التاريخ، وفتح آفاق للمستقبل من خلال التصويت لصالح مشروع القرار.

لا يسعني، ختاماً، إلا أن أعبر عن خالص التقدير والعرفان، باسم المجموعة العربية ومقدمي هذا المشروع، لكل الذين وقفوا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وإن هذا يعتبر انتصاراً

وعندما أقر المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨ مبادرة السلام الفلسطينية وإعلان الاستقلال الذي استند إلى القرار ١٨١ (د-٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، الصادر عن هيئتك الموقرة، فقد كان بذلك وبقيادة الزعيم الراحل ياسر عرفات يصادق على قرار تاريخي صعب وشجاع يُحدد متطلبات مصالحة تاريخية تطوي صفحة الحروب والاعتداءات والاحتلال.

لم يكن ذلك بالأمر الهين، ولكننا امتلكننا الشجاعة والإحساس بالمسؤولية لاتخاذ القرار الصحيح لحماية المصالح الوطنية العليا لشعبنا، ولتأكيد تماثلنا وتوافقنا مع الشرعية الدولية، وهو ما لقي في العام نفسه ترحيب وتأييد ومباركة هذه الهيئة الرفيعة التي تجتمع اليوم.

لقد استمعنا واستمعتم بالتأكيد خلال الشهور الماضية إلى سبل لا يتوقف من حملات التهديد والوعيد الإسرائيلية رداً على مسعانا السلمي والسياسي والدبلوماسي كي تنال فلسطين مكانة دولة غير عضو في الأمم المتحدة، ولقد شاهدتم بالتأكيد كيف تم تنفيذ جانب من هذه التهديدات وبصورة وحشية مُروعة قبل أيام في قطاع غزة.

ولم نسمع من أي مسؤول إسرائيلي كلمة واحدة تُبدي حرصاً صادقاً على إنقاذ عملية السلام، بل شهد شعبنا ويشهد تصعيداً غير مسبوق في الاعتداءات العسكرية والحصار وعمليات الاستيطان والتطهير العرقي، وخاصة في القدس الشرقية المحتلة، والاعتقالات الواسعة، واعتداءات المستوطنين وغيرها من الممارسات التي تستكمل مواصفات نظام الفصل العنصري للاحتلال الاستيطاني الذي يقن آفة العنصرية ويرسخ الكراهية والتحريض.

إن ما يدفع الحكومة الإسرائيلية إلى التمادي في سياساتها العدوانية وفي ارتكاب جرائم الحرب ينبع من قناعة لديها بأنها فوق القانون الدولي، وأنها تمتلك حصانة تحميها من المحاسبة والمساءلة، وهو شعور مع الأسف، يغذيه تخاذل البعض عن

وأقول بألم وحزن شديدين: لم يكن هناك بالتأكيد أحد في العالم بحاجة إلى أن يفقد عشرات الأطفال الفلسطينيين حياتهم كي تتأكد الحقائق التي أشرنا إليها، ولم تكن هناك حاجة لآلاف الغارات القاتلة والأطنان من المتفجرات كي يتذكر العالم أن هناك احتلالاً يجب أن ينتهي، وأن هناك شعباً يجب أن يتحرر، ولم تكن هناك ضرورة لحرب مدمرة جديدة كي نُدرك غياب السلام. ولهذا، نحن هنا اليوم.

لقد اجترح الشعب الفلسطيني معجزة النهوض من رماد النكبة في عام ١٩٤٨، والتي أُريدَ بها تدمير كيانه وتهجيده وصولاً إلى استئصال وجوده ومحو حضوره المتجذر في باطن الأرض وأعماق التاريخ. وفي تلك الأيام السوداء، عندما انتزع مئات آلاف الفلسطينيين من بيوتهم وشردوا داخل وطنهم وخارجهم، وقُذف بهم من كنف بلادهم الجميلة الناهضة إلى مخيمات اللاجئين، في واحدة من أبشع حملات الاستئصال والتطهير العرقي في التاريخ الحديث.

في تلك الأيام السوداء، أخذ شعبنا يتطلع إلى الأمم المتحدة كمنارة للأمل والرجاء برفع الظلم وتحقيق العدل والسلام وإحقاق الحقوق، وما زال شعبنا يؤمن بذلك، و ينتظر. ولهذا نحن هنا اليوم.

في مسيرة نضاله الوطني الطويلة، حرص شعبنا على تحقيق التوافق والتماثل بين أهداف وطرائق نضاله وبين القانون الدولي وروح العصر. بمتغيراته ووقائعه، وحرص على ألا يفقد إنسانيته وسمو أخلاقياته وقيمته الراسخة وقدراته الخلاقة على البقاء والصمود والإبداع والأمل رغم هول ما لاحقه ويلاحقه إلى الآن من توابع النكبة وأهوالها. ورُغم جسامه المهمة وثقلها، فقد عملت منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وقائدة ثورته ونضاله، على الدوام، على تحقيق هذا التوافق والتماثل.

الأرواح البريئة التي أزهقتها القنابل الإسرائيلية لأكثر من مائة وثمانية وستين شهيداً معظمهم من الأطفال والنساء، وبينهم ١٢ فرداً من عائلة واحدة هي عائلة الدلو في غزة، لهي تذكير مؤلم وجارح للعالم بأن الاحتلال العنصري الاستيطاني يجعل الحل القائم على وجود دولتين وإمكانية السلام خياراً بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً.

إنه وقت العمل ولحظة التقدم إلى الأمام. ولهذا نحن هنا اليوم.

إن العالم مُطالب اليوم بأن يُجيب على سؤال محدد كررناه دائماً: هل هناك شعب فائض عن الحاجة في منطقتنا؟ قولو لنا وعلى العالم أن يقول هل نحن شعب فائض عن الحاجة؟ أم أن هناك دولة ناقصة ينبغي المسارعة والتعجيل بتجسيدها فوق أرضها هي فلسطين؟ إن العالم مطالب اليوم بأن يُسجل نقلة هامة في مسيرة تصحيح الظلم التاريخي غير المسبوق الذي أُلحق بالشعب الفلسطيني منذ نكبة عام ١٩٤٨.

إن كل صوت يُؤيد مسعانا اليوم هو صوت نوعي وشجاع، وكل دولة تمنح التأييد اليوم لطلب فلسطين نيل مكانة دولة غير عضو تثبت بذلك دعمها المبدئي والأخلاقي للحرية وحقوق الشعوب والقانون الدولي والسلام. إن تأييدكم اليوم لمسعانا سيبعث رسالة مبشرة لملايين الفلسطينيين على أرض فلسطين وفي مخيمات اللاجئين في الوطن والشتات وللأسرى المناضلي الحرية في السجون الإسرائيلية بأن العدالة ممكنة، وأن الأمل مبرر، وأن شعوب العالم لا تقبل باستمرار الاحتلال. ولهذا نحن هنا اليوم.

إن تأييدكم لمسعانا سيكون سبباً للأمل لدى شعب محاصر باحتلال استيطاني عنصري، وبتقاعس مع الأسف يصل إلى حد التواطؤ عن لجم العدوانية الإسرائيلية، وبجالة شلل يراد فرضها على إرادة المجتمع الدولي، فتأييدكم سيؤكد لشعبنا

إدانة ووقف انتهاكاتها وجرائمها، ومواقف وسطية تساوي بين الضحية والجالد. لقد حانت اللحظة كي يقول العالم بوضوح: كفى للعدوان وكفى للاستيطان وكفى للاحتلال. ولهذا نحن هنا اليوم.

لم نأتِ إلى هنا ساعين إلى نزع الشرعية عن دولة قائمة بالفعل منذ عقود هي إسرائيل، بل لتأكيد شرعية دولة يجب أن تقام سريعاً هي فلسطين، ولم نأتِ هنا كي نضيف تعقيدات لعملية السلام التي قذفت بها الممارسات الإسرائيلية إلى غرفة العناية المركزة، بل لإطلاق فرصة جديدة أخيرة لتحقيق السلام، ولا يستهدف مسعانا الإجهاز على ما تبقى من مفاوضات فقدت جدواها ومصداقيتها، بل هو محاولة لبث روح جديدة في احتمالاتها ووضع أساس متين لها، استناداً إلى مرجعيات القرارات الدولية، إذا أريد لها أن تنجح.

باسم منظمة التحرير الفلسطينية أقول: لن نملّ ولن نكلّ ولن يفتّر تصميمنا عن مواصلة السعي لتحقيق السلام العادل. ولكن وقبل كل شيء وبعد كل شيء، أؤكد أن شعبنا لن يتنازل عن حقوقه الوطنية الثابتة كما حددتها قرارات هيئات الأمم المتحدة، وشعبنا متمسك بحقه في الدفاع عن نفسه أمام الاعتداءات والاحتلال، بماذا؟، سيواصل المقاومة الشعبية السلمية، هذا هو ما نستطيع أن نقوم به، مواصلة المقاومة الشعبية السلمية، وملحمة الصمود والبناء فوق أرضه، وسينهي الانقسام البغيض، ويعزز وحدته الوطنية، ولن نقبل إلا باستقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس فوق جميع الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ لتعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل، وحل قضية اللاجئين على أساس القرار ١٩٤، وحسب منطوق مبادرة السلام العربية.

لا أعتقد أن هذا إرهاب، نمارسه في الأمم المتحدة، غير أننا نُكرر هنا التحذير مرة أخرى: إن نافذة الفرص تضيق، والوقت ينفد سريعاً، وحبل الصبر يقصر، والآمال تذوي، إن

ولكننا نعمل بواقعية. وإسرائيل أمة لم تتردد أبداً في الدفاع عن نفسها، ولكنها ستمد يدها دائماً للسلام.

إن السلام قيمة رئيسية للمجتمع الإسرائيلي. والكتاب المقدس يناشدنا ويقول "إبحث عن السلام واعمل على تحقيقه". والفن والشعر لدينا يزخران بقيم السلام، الذي يدرس في مدارسنا. وكان هدفاً للشعب الإسرائيلي ولكل زعيم إسرائيلي منذ إعادة إنشاء دولة إسرائيل قبل ٦٤ عاماً. وجاء في إعلان استقلال إسرائيل:

"نحن نمد أيدينا إلى جميع دول الجوار وشعوبها من أجل السلام وحسن الجوار، ونناشدها أن تقيم أواصر التعاون والتآزر المتبادلة".

لقد احتفلنا في هذا الأسبوع بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين للزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس أنور السادات إلى القدس. لقد وقف الرئيس السادات وقفته الشهيرة في خطاب ألقاه قبيل الزيارة أمام البرلمان المصري في القاهرة وقال إنه سيذهب "إلى أقاصي الأرض" لإحلال السلام مع إسرائيل. وقد رحب مناحم بيغن، رئيس وزراء إسرائيل آنذاك، بالرئيس السادات في إسرائيل، ومهد بذلك الطريق إلى السلام. وصباح هذا اليوم، وقف رئيس الوزراء نتنياهو عند مركز مناحم بيغن حيث قال عن مشروع القرار الذي توشك الجمعية العامة على التصويت عليه:

"إن إسرائيل مستعدة لأن تعيش في سلام مع دولة فلسطينية، ولكن، حتى يكون السلام دائماً، لا بد من حماية أمن إسرائيل. يجب أن يعترف الفلسطينيون بالدولة اليهودية وأن يكونوا على استعداد لوضع حد للتراع مع إسرائيل بصورة نهائية. وما من مصلحة واحدة من هذه المصالح الحيوية، هذه المصالح الحيوية للسلام، تتمثل في مشروع القرار الذي سي طرح للتصويت عليه

أنه ليس وحيداً، وأن رهانه على التمسك بالشرعية الدولية لم ولن يكون رهاناً خاسراً.

ونحن في مسعانا اليوم كي تنال فلسطين مكانة دولة غير عضو في الأمم المتحدة، نُجدد التأكيد أن فلسطين ستتمسك على الدوام باحترام ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني وتكريس المساواة وضممان الحريات العامة وسيادة القانون وتعزيز الديمقراطية والتعددية وصيانة وتدعيم حقوق المرأة. هذا هو ما نكرسه اليوم. وكما وعدنا أصدقاءنا وإخواننا، فإننا سنستمر في التشاور معهم إن صادقت هيئتك الموقرة على طلب رفع مكانة فلسطين، وستتصرف بمسؤولية وإيجابية في خطواتنا القادمة، وسنعمل على تعزيز التعاون مع دول وشعوب العالم من أجل السلام العادل.

قبل ٦٥ عاماً وفي مثل هذا اليوم أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٨١ الذي قضى بتقسيم أرض فلسطين التاريخية، وكان ذلك بمثابة شهادة ميلاد لدولة إسرائيل. وبعد ٦٥ عاماً وفي نفس اليوم الذي أقرته هيئتك الموقرة يوماً للتضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني، فإن الجمعية العامة تقف أمام واجب أخلاقي لا يقبل القيام بأدائه تردداً، وأمام استحقاق تاريخي لم يعد الوفاء به يحتمل تأجيلاً، وأمام متطلب عملي لإنقاذ فرص السلام، لا يتقبل طابعه الملح انتظاراً.

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة مطالبة اليوم بإصدار شهادة ميلاد دولة فلسطين. ولهذا بشكل خاص نحن هنا اليوم وأملنا بالله أيتها السيدات والسادة وبكم وشكراً، والسلام عليكم.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أقف اليوم أمام الجمعية بكل فخر لأنني أمثل الدولة اليهودية الوحيدة في العالم، دولة بنيت في وطن الشعب اليهودي القديم وعاصمتها الأبدية، القدس، قلبها النابض. نحن أمة ذات جذور ضاربة في القدم وآمال مشرقة للمستقبل. نحن أمة نتمن المثل العليا

الحقيقة أنه منذ ٦٥ عاماً، صوتت الأمم المتحدة لتقسيم الانتداب البريطاني إلى دولتين: دولة يهودية ودولة عربية. دولتان لشعبين. وقبلت إسرائيل تلك الخطة. ورفضها الفلسطينيون والدول العربية من حولنا وشتت حرب إبادة لإلقاء اليهود في البحر.

الحقيقة أنه في الفترة من ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧، كانت الضفة الغربية تحت الإدارة الأردنية وغزة تحت الإدارة المصرية. والدول العربية لم تحرك ساكناً لإنشاء دولة فلسطينية. وبدلاً من ذلك، سعت لتدمير إسرائيل وانضمت إليها منظمات إرهابية فلسطينية حديثة النشأة.

الحقيقة أنه في كامب ديفيد في عام ٢٠٠٠، ومرة أخرى في أنابوليس في عام ٢٠٠٨، قدم القادة الإسرائيليون عروضاً بعيدة الأثر من أجل السلام. وقوبلت تلك العروض بالرفض والتملص وحتى الإرهاب. الحقيقة أنه من أجل النهوض بالسلام، قامت إسرائيل في عام ٢٠٠٥ بتفكيك مجتمعات بكاملها وأخلت آلاف الأشخاص من بيوتهم في قطاع غزة. وبدلاً من اغتنام هذه الفرصة لبناء مستقبل سلمي، حول الفلسطينيون غزة إلى قاعدة إرهاب إيرانية، انطلقت منها آلاف الصواريخ صوب المدن الإسرائيلية. وكما يذكرنا ما حدث في الأسبوع الماضي تحديداً، فقد تحولت المنطقة إلى منصة لإطلاق الصواريخ ضد المدن الإسرائيلية، وإلى مرتع لإرهابيي العالم ومستودع ذخيرة للأسلحة الإيرانية.

ومرة تلو الأخرى، رفضت القيادة الفلسطينية تحمل المسؤولية. رفضوا اتخاذ القرارات الصعبة من أجل السلام. وتظل إسرائيل ملتزمة بالسلام، ولكننا لن ننشئ قاعدة إرهاب إيرانية أخرى في عقر دارنا. إننا نحتاج إلى سلام يدوم، سلام يضمن مستقبل إسرائيل.

في الجمعية العامة اليوم، ولذلك، لا يمكن لإسرائيل أن تقبله. والسبيل الوحيد لتحقيق السلام يتمثل في اتفاقات تتوصل إليها الأطراف وليس من خلال قرارات الأمم المتحدة التي تتجاهل أمن إسرائيل الحيوي ومصالحها الوطنية تماماً. ولأن هذا القرار متحيز للغاية، فإنه لا يتقدم بقضية السلام، بل إنه يعود بها إلى الوراء.

”أما فيما يتعلق بحقوق الشعب اليهودي في هذه الأرض، فإن لدي رسالة بسيطة لأولئك الذين يتجمعون في الجمعية العامة اليوم: ما من قرار للأمم المتحدة يمكن أن يفك ارتباط ٤٠٠٠ سنة بين شعب إسرائيل وأرض إسرائيل.“

إن شعب إسرائيل ينتظر قائداً فلسطينياً يكون مستعداً للسير على خطى الرئيس السادات. والعالم ينتظر أن ينطق الرئيس عباس بالحق قائلاً إن السلام لن يتحقق إلا من خلال المفاوضات والاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية. إن العالم ينتظر منه أن يقول إن السلام يجب أن يعالج الاحتياجات الأمنية لإسرائيل وأن يضع حداً للتزاع بصورة نهائية أيضاً. وما دام الرئيس عباس يؤثر الرمزية على الحقيقة، وما دام يفضل التوجه إلى نيويورك سعياً إلى قرارات الأمم المتحدة، عوضاً عن السفر إلى القدس من أجل حوار حقيقي، سيظل أي أمل في السلام بعيد المنال.

إن إسرائيل لطالما مدت يدها بالسلام وستظل تمد يدها بالسلام دائماً. وعندما واجهنا قائداً عربياً ينشد السلام، عقدنا سلاماً. كان هذا هو الحال مع مصر، وهذا هو الحال مع الأردن. ومرة بعد الأخرى، سعينا من أجل السلام مع الفلسطينيين. ومرة بعد الأخرى، قوبلنا برفض جهودنا وإنكار حقوقنا والإرهاب يستهدف مواطنينا.

لقد وصف الرئيس عباس مجريات نهار اليوم بأنها تاريخية، إلا أن الأمر التاريخي الوحيد في خطابه هو كم تجاهل التاريخ.

إرهابية تمطر المدنيين الإسرائيليين بالصواريخ. تلك هي حماس نفسها التي أطلقت ما يربو على ٣٠٠ ١ صاروخ على قلب المدن الرئيسية في إسرائيل هذا الشهر.

إن مشروع القرار هذا لن يخلع صفة الدولة على السلطة الفلسطينية التي فشلت بوضوح في الوفاء بمعايير الدولة. مشروع القرار هذا لن يمكن السلطة الفلسطينية من الانضمام إلى المعاهدات أو المنظمات أو المؤتمرات الدولية كدولة. مشروع القرار هذا لا يمكن أن يشكل مرجعية مقبولة لمفاوضات سلام مع إسرائيل لأنه لا يذكر شيئاً عن الاحتياجات الأمنية لإسرائيل. وهو لا يدعو الفلسطينيين إلى الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، ولا يطالب بوضع حد للتزاع وإنهاء كل الدعاوى.

دعوني أبلغ الجمعية بما سيفعله مشروع القرار هذا. إنه ينتهك التزامات أساسية ملزمة، منها التزام كان الكثير من الدول الممثلة هنا اليوم في هذه القاعة شهوداً عليه - التزام بأن كل المسائل المتعلقة في عملية السلام لن تحل إلا من خلال مفاوضات مباشرة. ومشروع القرار يوجه رسالة مفادها أن المجتمع الدولي مستعد لغض الطرف عن اتفاقات السلام.

ولشعب إسرائيل، هذا يثير سؤالاً بسيطاً: لم نستمر في تقديم تضحيات مؤلمة من أجل السلام مقابل قطع من الورق لن يحترمها الجانب الآخر؟

إنه سيجعل التوصل إلى تسوية سلمية عبر التفاوض أمراً غير مرجح، إذ يواصل الفلسطينيون التصلب في مواقفهم، ويضعون العراقيل والشروط المسبقة للدخول في المفاوضات والتوصل إلى السلام. كما أنه، للأسف، سوف يخلق توقعات لا يمكن تليبتها، الأمر الذي ثبت أنه يشكل وصفاً لتأجيج التزاع وعدم الاستقرار.

هناك طريق واحد فقط لتحقيق الدولة الفلسطينية، وذلك الطريق لا يمر عبر هذه القاعة في نيويورك. إن الطريق الذي

وقبل ثلاثة أشهر، وقف رئيس وزراء إسرائيل في نفس هذه القاعة، وعلى نفس هذه المنصة (انظر A/67/PV.12)، ومد يده بالسلام للرئيس عباس. وكرر أن هدفه هو تحقيق الحل القائم على وجود دولتين لشعبين، دولة فلسطينية متزوعة السلاح تعترف بإسرائيل كدولة يهودية. بلى، دولتان لشعبين. وفي واقع الأمر، أنا لم أسمع الرئيس عباس يستخدم عبارة "دولتين لشعبين" بعد ظهر اليوم. والواقع أنني لم أسمع البتة يتفوه بعبارة "دولتين لشعبين"، لأن القيادة الفلسطينية لم تعترف أبداً بأن إسرائيل دولة أمة للشعب اليهودي. وهي لم تكن يوماً مستعدة للقبول بما أقرت به هذه الهيئة ذاتها قبل ٦٥ عاماً - أن إسرائيل دولة يهودية. والواقع، أنه طالب العالم اليوم بأن يعترف بدولة فلسطينية، إلا أنه ما زال يرفض الاعتراف بالدولة اليهودية. وهو لا يكتفي بعدم الاعتراف بالدولة اليهودية، بل إنه يحاول أن يمحو التاريخ اليهودي. بل إنه حاول هذا العام أن يمحو الرابط بين الشعب اليهودي والقدس. وقال إن اليهود يحاولون تغيير الطابع التاريخي للقدس. وقال إننا نحاول "تهود القدس".

وأود أن أقول للرئيس عباس الحقيقة وهي أن القدس يهودية الطابع قبل أن يكون لمعظم مدن العالم أي طابع. وقبل ثلاثة آلاف سنة، حكم الملك داود من القدس، وعاش اليهود في القدس منذ ذلك الحين.

وبدلاً من تحريف التاريخ، فقد آن الأوان لكي يبدأ الرئيس عباس في صنع التاريخ بإقرار السلام مع إسرائيل.

إن مشروع القرار هذا لن يدفع السلام قدماً. مشروع القرار هذا لن يغير الوضع على أرض الواقع. وهو لن يغير حقيقة أن السلطة الفلسطينية لا سيطرة لها في غزة - وهي ٤٠ في المائة من الأراضي التي يدعون أنهم يمتثلونها. الرئيس عباس لا يمكنه حتى زيارة نصف أراضي الدولة التي يدعي تمثيلها. تلك الأراضي تسيطر عليها حماس، وهي منظمة معترف دولياً بأنها

للسلام. دُعونا لا نترك التاريخ يسجل في هذا اليوم أن الأمم المتحدة ساعدتهم في السير على طريق الحماقة.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد آن الأوان. لقد آن الأوان ليضع المجتمع الدولي الأمور في نصابها. لم يعد بإمكان العالم أن يغض الطرف عن المعاناة الطويلة التي يكابدها الشعب الفلسطيني، وحرمانه من حقوق الإنسان البسيطة ومن الحريات الأساسية، والحيلولة دون حصوله على حقه في تقرير المصير، وحقه في الاستقلال. لم يعد بإمكان العالم أن ينكر حقيقة أن الفلسطينيين، بالرغم من العوائق الهائلة التي تضعها القوة المحتلة، قد استطاعوا، بجهدهم وعظيم تصميمهم، بناء القدرات التي تتيح لهم أن يعملوا كدولة مستعدة لأن تقف كتفاً بكتف مع أي دولة أخرى في هذه الجمعية، ومستعدة لأن تطلق كامل إمكاناتها كقوة إيجابية تعمل من أجل التقدم.

لذلك، لا يمكن أن يكون هناك أي سبب يمنع المجتمع الدولي من الموافقة على طلب منح فلسطين مركز الدولة المراقب غير العضو، وهي الكيان الذي اعترفت له الجمعية بصفة الدولة، قبل نحو ٢٤ عشرين عاماً، عبر قرارها ٤٣/٧٧. لذا فقد شاركت إندونيسيا في تقديم مشروع القرار المعروض على الجمعية، ونجدد الإعراب عن أملنا في أن يُنظر بإيجابية إلى طلب فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. ونرى أن منح العضوية الكاملة لفلسطين يتفق مع الرؤية المشتركة للحل القائم على وجود دولتين. ونعتقد أن الدولة الفلسطينية المستقلة، بحصولها على حقوق متساوية، وعلى مسؤوليات متساوية بالتأكيد أسوةً بالدول الأخرى، سوف تسهم في التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

إن دوامة العنف العشوائي الحالية والاستخدام غير المتناسب للقوة في غزة بفلسطين، يذكّرنا بجدية الحاجة إلى الاستئناف المخلص لعملية السلام وتسريعها، وبالحاجة إلى

بم عبر المفاوضات المباشرة بين أورشليم (القدس) ورام الله هو الذي سوف يقود إلى السلام المضمون والدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ليس هناك طرق مختصرة، ولا حلول سريعة، ولا تسويات فورية. وكما قال الرئيس أوباما عام ٢٠١٠ "لا يمكن فرض السلام من الخارج".

الرسالة الحقيقية التي يوصلها مشروع القرار هذا إلى شعب إسرائيل هي أن المجتمع الدولي سوف يشيخ بنظره بعيداً عن انتهاكات الفلسطينيين لهذه الاتفاقات.

إن القيادة الفلسطينية، بتقديمها مشروع القرار هذا، تختار مرة أخرى الخيار الخطأ. فقبل خمس وستين سنة، كان بإمكان الفلسطينيين أن يختاروا العيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل اليهودية. قبل خمس وستين سنة، كان بإمكانهم أن يختاروا القبول بحل إقامة دولتين لشعبين. لقد رفضوه آنذاك، وها هم يرفضونه الآن.

ينبغي ألا يشجع المجتمع الدولي ذلك الرفض. ينبغي ألا يشجع القيادة الفلسطينية على القيادة بتهور، فتمضي ضاغطة بكلتا قدميها على دواصة القود، وغير ممسكة بعجلة القيادة، وعيناها لا تركزان على الطريق. عليه، بدلاً من ذلك، أن يشجع الفلسطينيين على الدخول في مفاوضات مباشرة بدون شروط مسبقة من أجل التوصل إلى سلام تاريخي تعترف فيه دولة فلسطينية متروعة السلاح بالدولة اليهودية.

قال ونستون تشرشل: "لا أحد يستطيع دحض الحقيقة؛ قد ينفر منها الخائف، ويسخر منها الجاهل، ويجرفها الحاقد، لكنها تظل باقية". الحقيقة أن إسرائيل تريد السلام، والفلسطينيون يتجنبون السلام.

من يؤيدون مشروع القرار اليوم لا يسهمون في تقدم السلام؛ بل يعيقون السلام. لقد أنشئت الأمم المتحدة من أجل نصره قضية السلام. واليوم، يدير الفلسطينيون ظهرهم

السلام في لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشأن فلسطين المنشأة عام ١٩٤٧. خرجت تلك اللجنة باقتراح الحل القائم على إنشاء دولتين - دولة يغلب عليها الطابع اليهودي وأخرى يغلب عليها الطابع العربي، تعيشان جنباً إلى جنب - ما أدى في النهاية إلى اتخاذ القرار ١٨١ (د-٢) الذي وضع خطة التقسيم.

لكن، لم يكن كل من كان يتعين عليه تأييد تلك الرؤية مستعداً لذلك، ونتيجة لذلك عانت شعوب المنطقة طوال سبعة عقود.

لكن، منذ تلك الأيام الأولى الصعبة، اعتبر مبدأ التعاون بين الطرفين ضرورة أساسية، كما يظهر في وضع خطة للوحدة الاقتصادية بين الجانبين. ورغم أن القرار ١٨١ (د-٢) لم ينفذ بصورة كاملة أبداً، إلا أن المبدأ - فكرة أن الجانبين بحاجة إلى العمل معا لتحقيق مصيرهما وإمكاناتهما المتبادلين والمتراپطين - بقى بوصفه عنصراً أساسياً في الجهود المتعاقبة للتوصل إلى السلام الذي أفلتت حتى الآن.

في عام ١٩٤٨، أنشأ القرار ١٩٤ (د-٣) لجنة توفيق بهدف إيجاد حلول لطائفة كاملة من المشاكل التي تواجه الجانبين. لقد أرست مبدأ مهماً في دعوة الأطراف المعنية إلى السعي للتوصل إلى اتفاق عبر التفاوض، بغية التسوية النهائية لجميع المسائل العالقة بينهم.

وفي عام ١٩٦٧، اعتمد مجلس الأمن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧). وطلب المجلس إيفاد ممثل خاص للأمين العام إلى المنطقة للترويج لاتفاق والمساعدة في الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية ومقبولة وزيادة ترسيخ مبدأ أن الحلول تتطلب قبول الطرفين وعملهما بصورة جماعية. وأعيد التأكيد على تلك الفكرة في عام ١٩٧٣ في قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)، الذي قرر أنه ينبغي على الفور وبالتزامن مع وقف إطلاق النار، الشروع في المفاوضات بين الأطراف المعنية تحت رعاية الجهات المناسبة بهدف إقامة سلام عادل ودائم.

خلق الظروف المؤاتية لتلك العملية. يعني ذلك إنهاء الأنشطة الاستيطانية غير القانونية ورفع الحصار عن غزة، وبالتالي وضع حد لسياسة العقاب الجماعي غير الإنسانية. ثمة حاجة أيضاً إلى أن تعزز فلسطين الحوار الفلسطيني الداخلي في هذه اللحظة التاريخية.

بمنح دولة فلسطين مركز الدولة المراقب غير العضو، نرسل إشارة تفيد بإعلاء صوت الدبلوماسية ونبذ العنف. إننا، بذلك، نفصح إفساحاً قوياً عن الحاجة إلى الاحترام المتبادل بين الدول؛ ونضع ثقتنا في مبدأ عالمية العضوية في الأمم المتحدة؛ ونشرع في إزالة ظلم تاريخي مؤلم، مؤكداً أن البشرية جمعاء، بمن فيها شعب فلسطين الذي طال أمد معاناته، لها الحق في التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

السيد بيرد (كندا) (تكلم بالإنكليزية): تعارض كندا هذا القرار بأقوى العبارات، لأنه يقوض أسس الحل القائم على وجود دولتين الذي التزم به المجتمع الدولي منذ عقود والتزم به الطرفان كذلك.

ولئن كنا ندرك أن التسوية النهائية لا تزال بعيدة المنال، فقد ظلت كندا تعارض الإجراءات الأحادية الجانب، لما تتسبب فيه من ضرر. إن المسائل العالقة أشد تعقيداً وصعوبةً من أن تُحل بتدابير أحادية تبسيطية. لا نعتقد أن التدابير الأحادية التي يتخذها أحد الطرفين يمكن تبريرها باتهامات بتوجهات أحادية لدى الطرف الآخر. ولا يمكن لهذا النهج إلا أن يؤدي إلى التآكل الدائم والهييار صميم أسس عملية لها، على الرغم من نقصها، الفرصة الواقعية الوحيدة لأن تعيش دولتان مسالمتان ومزدهرتان جنباً إلى جنب بوصفهما جارتين.

إن تأييد كندا للتسوية عبر التفاوض، شأنه شأن معارضتنا للمبادرة المعروضة علينا الآن، راسخ في تاريخ هذه المنظمة الموقرة وفي الجهود الحثيثة لحل هذه المسألة. لقد حظيت كندا بشرف أن تكون واحداً من البلدان المكلفة بإعداد خطة

و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢). ومن بين العناصر الأساسية لمبادئ المجموعة الرباعية الواردة في خريطة الطريق أن قبول كلا الطرفين قبولا واضحا لا لبس فيه لهدف التوصل إلى تسوية متفاوض بشأنها ضروري لبلوغ المقصد. وتمضي لتؤكد على أن التسوية المتفاوض بشأنها بين الطرفين ستسفر عن ظهور دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للنمو تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين. وتقتضي خريطة الطريق، بحكم طبيعتها، بذل جهود مشتركة تتطلب اتخاذ خطوات متبادلة يتخذها الطرفان.

وفي وقت لاحق من ذلك العام، أقر مجلس الأمن رسميا في القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، مع دعوة الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق بالتعاون مع المجموعة الرباعية وتحقيق رؤية دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وأكد القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) تأييد المجلس الواضح للمفاوضات التي جرت في أنابوليس في عام ٢٠٠٧ والتزامه بعدم الرجوع عن المفاوضات الثنائية. وأكد هذا القرار من جديد الدعم الدولي لمبادئ المجموعة الرباعية وتصميم الطرفين على تحقيق هدفهما المتمثل في إبرام معاهدة سلام تحل بموجبها جميع المسائل المعلقة، بدون استثناء. ودعا أيضا الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ أية خطوات قد تقوض الثقة أو تحل بنتائج المفاوضات.

شكلت قرارات مجلس الأمن المتعاقبة وشتى الالتزامات والتفاهات الدولية على مدى قرابة سبعة عقود لبنات عملية سلام تعاونية ما زالت غير مكتملة. يتوقف الطريق إلى السلام تاريخيا على المفاوضات المباشرة بين الطرفين لحل المسائل المعلقة، وما زال هذا هو الحال حتى الآن. لن تأتي الحلول إلا بأن يعمل الجانبان معا.

يشكل هذان القراران لمجلس الأمن، ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، حجر الأساس المعترف به صراحة لجميع الالتزامات والاتفاقات والتفاهات اللاحقة بتحقيق السلام بين الطرفين، وتكريس ضرورة التفاوض باعتباره مبدأ أساسيا.

أعاد كل من الإسرائيليين والفلسطينيين تأكيد المبادئ والالتزامات الواردة في القرارين في عام ١٩٩٣، بالتوقيع التاريخي على اتفاقات أوسلو. أشارت المادة الأولى إلى النقطة صراحة بإبراز أن الترتيبات المؤقتة جزء لا يتجزأ من عملية السلام برمتها وأن المفاوضات بشأن الوضع الدائم ستفضي إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وفي عام ١٩٩٥، ارتكز اتفاق أوسلو الثاني على تلك الأسس الهامة. وفي الديباجة، أعاد الجانبان التأكيد على رغبتهما في تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال عملية سياسية متفق عليها. وتنص العبارة الأخيرة ٧، في إطار المادة الحادية والثلاثين، على ألا يبادر أي طرف بأي تدبير أو يتخذ أي خطوة من شأنها أن تغير مركز الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى أن يتم الوصول إلى نتيجة مفاوضات الوضع الدائم.

وأعيد التأكيد مجددا على تلك المبادئ في عام ٢٠٠٢. دعا قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وقادتهما إلى التعاون في تنفيذ خطة عمل تينت وتوصيات تقرير ميتشل بهدف استئناف المفاوضات بشأن التوصل إلى تسوية سياسية. كما عرض تقديم الدعم إلى الأمين العام والآخرين في جهودهم الرامية إلى استئناف عملية السلام. وفي العام التالي، ٢٠٠٣، أنشئت المجموعة الرباعية للشرق الأوسط. ووضعت خريطة الطريق، وهي خطة تعتمد على الأداء وتستند إلى الأهداف تغطي الميادين الأمنية والإنسانية وميدان السلام. ويستند نهجها واتجاهاتها صراحة إلى المبادئ الواردة في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)

ومع ذلك لا يمكن لأحد أن يمحو آلام الشعب الفلسطيني بمجرد أن يغمض عينيه. إن واقع فلسطين بسيط، لكنه قاس. إنه في شوارع غزة، حيث يعاني آلاف الناس من حصار لإنساني في سجن مفتوح. إنه في شوارع الضفة الغربية، حيث يتعين على الناس عبور نقاط التفتيش عند كل ناصية تقريبا. إنه في قلب الشعب الفلسطيني، الذي تعرض للنفي والمجازر والحروب والعقاب الجماعي والحصار منذ عقود طوال. إن واقع فلسطين جرح دام في ضمير البشرية جمعاء - في ضميرنا جميعا.

وكنت شخصا شاهدا على ذلك الواقع حينما زرت غزة مؤخرا مع مجموعة من الوزراء العرب في ذروة الأزمة الأخيرة. وقابلت في مستشفى الشفاء في غزة، أحد الآباء - باسل أشيفا - الذي فقد ابنته يوشا قبل فترة قصيرة، خلال القصف الذي ترك زوجته أيضا مصابة بجروح بالغة. واتكأ برأسه على صدري بحثا عن المواساة، ولم ينس بينت شفة، بل كانت دموعه تنهمر، حينما كان يروي مأساة عائلته. ولم تعكس دموعه حزنه الشخصي وحده، بل أيضا مأساة الأمة الفلسطينية كلها، التي تسعى سعيًا حثيثًا طلبًا للإنصاف.

واليوم يوم تاريخي. وأخيرا، اليوم لدينا فرصة لفتح أعيننا على الحقيقة. اليوم لدينا فرصة لمنح الشعور بالارتياح للشعب الفلسطيني الذي يطمح في فرصة لحفظ كرامته بعد سنوات من الإهانة. ولذا، يسرني ويشرفني المشاركة في هذه الجلسة التاريخية للجمعية العامة. لقد اجتمعنا هنا لرفع الظلم التاريخي الذي وقع على الشعب الفلسطيني.

ونؤمن جميعا ونعتز برؤية مستقبل عادل وسلمي ومنتسم بالوئام. ومن أجل ذلك المستقبل، يجب علينا جميعا أن نقف معا تأييدا للطلب الفلسطيني لتصبح فلسطين دولة مراقبة غير عضو. إنها لحظة تاريخية بالنسبة لنا جميعا. وندرك جميعا حق الفلسطينيين في إقامة دولة، وهو الحق الذي حرموا منه للأسف.

إن مشروع القرار المعروض علينا لن يدفع قضية السلام إلى الأمام أو يحفز العودة إلى المفاوضات. هل سيكون الشعب الفلسطيني أفضل حالا نتيجة له؟ لا. على النقيض من ذلك، ستؤدي هذه الخطوة الأحادية الجانب إلى تشديد المواقف وإثارة آمال غير واقعية ولن تفعل شيئا لتحسين حياة الشعب الفلسطيني.

إن كندا ملتزمة بتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط تعيش بموجبه دولتان جنبا إلى جنب في سلام وأمن وازدهار. إن أي حل على أساس قيام دولتين لا بد من أن يتم عبر التفاوض والاتفاق المتبادل بين الجانبين. إن أي إجراء أحادي الجانب، من أي جانب، خارج الإطار الثنائي المشار إليه آنفا لن يفيد في نهاية المطاف.

ظلت كندا تدعم منذ زمن بعيد الجهود الرامية إلى حمل الطرفين على الجلوس إلى طاولة التفاوض لحل جميع المسائل المعلقة، وما برحنا ملتزمين بهذا الهدف اليوم. لكن لا يمكننا تأييد مبادرة نحن مقتنعون تماما بأنها ستقوض هدف التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة وعادلة للطرفين. ولتلك الأسباب ستصوت كندا ضد مشروع القرار. ونتيجة لقرار هذه الهيئة المؤسف تماما بالتخلي عن السياسات والمبادئ فإننا سننظر في جميع الخطوات المقبلة المتاحة.

وندعو كلا الطرفين إلى العودة إلى طاولة التفاوض دون شروط مسبقة. وكندا مستعدة لتقديم مساعيها الحميدة ودعمها الكامل.

السيد داود أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): لدينا قول مأثور في تركيا: "من يغمض عينيه يعيش فحسب في الظلام". طوال ٦٥ عاما، والعالم يغمض عينيه عن محنة الشعب الفلسطيني. على مدى عقود كثيرة، أغمضنا أعيننا عن حق الشعب الفلسطيني في دولته. وطوال ٦٥ عاما، لم يجر الوفاء بأي قرار اتخذته هذه الهيئة يؤيد دولة فلسطينية.

اليوم. لقد كانت هناك دائما ذريعة لمعاملة الشعب الفلسطيني معاملة لاإنسانية.

ثانيا، يتعلق الأمر بالسياق السياسي والتاريخي. ولسوء الطالع، أصيبت بالجمود عملية التفاوض من أجل التوصل إلى سلام شامل على أساس وجود دولتين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام. وبدلا من ذلك، نرى انحرافا، يوما بعد يوم، عن الحل المقبول دوليا الذي يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، داخل حدود فلسطين لعام ١٩٦٧. وفي الوقت الحالي، فإن الوضع الراهن ليس مستداما ولا مقبولا. وكان الهجوم الإسرائيلي الأخير على غزة، الذي أسفر عن فقدان العديد من أرواح المدنيين الأبرياء، دليلا على تلك الحقيقة. وفي الوقت نفسه، يؤدي استمرار التوسع في المستوطنات غير القانونية إلى تقويض رؤية الحل القائم على وجود دولتين.

ويتعلق الجانب الثالث برؤيتنا الاستراتيجية لفلسطين ولننطقنا. لا يمكن تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط وخارجها بدون التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية. ولا نخدم حالة الجمود في المفاوضات والمأزق الحالي في المنطقة مصلحة أي أحد. يتعلق تأييد طلب الفلسطينيين بما إذا كنا نريد تحقيق السلام الدائم في منطقة الشرق الأوسط وخارجها. ويعد منح فلسطين مركز الدولة المراقبة غير العضو في الأمم المتحدة بمثابة عامل مساعد. فإنه سيوجد الزخم اللازم الذي تلمس الحاجة إليه للتوصل إلى حل شامل عن طريق التفاوض، بدلا من أن يكون بديلا لذلك. إن دعوتنا دعوة للسلام، لا أكثر ولا أقل.

ونحن بحاجة إلى معالجة المسألة بطريقة بناءة وغير متحيزة. فالأمر يتطلب الحكمة والحصافة والرؤية المتمثلة في عدم إنكار إمكانية تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة بعد الآن. ويلزمنا

على مدى عقود. ولا مبرر لحرمان الفلسطينيين من ذلك الحق على أي أساس، سواء كان أخلاقيا أو سياسيا أو قانونيا.

قدم رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس في العام الماضي، طلب فلسطين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة (انظر A/66/PV.19) وللأسف، ظل الطلب بلا استجابة من مجلس الأمن. وهنا تأتي فرصة أخرى لنا. ونناشد المجتمع الدولي، والدول الأعضاء في هذه الهيئة، لوفاء بالتزامه المتأخر بالفعل تجاه الفلسطينيين ومنحهم مركز دولة غير عضو في المنظمة. حان الوقت لكي نقوم جميعا بدعم القيم العالمية للعدالة والكرامة. وإذا كانت هناك كلمة واحدة تتصف بها الإنسانية، فهي الكرامة. إذ يمكن للمرء العيش من دون حبز، ولكن لا يمكنه العيش بدون كرامة. كما كان كفاح الشعب الفلسطيني على مدى ٦٥ سنة الماضية من أجل الدفاع عن كرامته. يريد الفلسطينيون الاحترام والاعتراف بحقهم في تقرير مصيرهم ومستقبلهم.

ولانستطيع أن نتغاضى عن دعم مطلب الشعب الفلسطيني المشروع تماما لإقامة دولته. وإذا أردنا الكلام عن نظام دولي ووضع ثقتنا في منظومة الأمم المتحدة، فينبغي أن يرفرف العلم الفلسطيني أمام هذا المبنى. ولن يمثل ذلك العلم دولة عضو مستقلة بين أسرة الدول فحسب. بل سيدل على أننا وقفنا أخيرا معا لرفع ظلم دام عقودا طويلة على الشعب الفلسطيني ودولة فلسطين. تلك مسؤوليتنا تجاه الشعب الفلسطيني. وحتى أكون واضحا. لن نتحقق رؤيتنا للعدالة، والنظام الدولي وحقوق الإنسان حتى اللحظة التي نرى فيها حقا علم دولة فلسطين يرفع جنبا إلى جنب مع أعلامنا، بوصفها دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة. وسيأتي ذلك اليوم قريبا.

ولدينا ثلاثة أسباب رئيسية للقيام بذلك العمل. أولا وقبل كل شيء، هو التزام إنساني وأخلاقي من جانبنا. لا يمكن أن ينكر أحد معاناة الفلسطينيين منذ الحرب العالمية الأولى وحتى

وستقف تركيا بجوار الفلسطينيين إلى الأبد. هم ليسوا وحدهم، ولن نتخلى عنهم. وستقف إلى جوارهم حتى تكون هناك فلسطين الحرة والمستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، الآن وإلى الأبد. وأناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الوفاء بمسؤوليتها التي طال انتظارها تجاه الفلسطينيين. وأدعوها للوفاء بوعد طال انتظاره، بموجب قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧.

ولن يكون مشروع القرار A/67/L.28 الذي سيجري التصويت عليه من الأعضاء قريبا، إلا خطوة أولية في الاتجاه الصحيح للتخفيف من معاناة وجه المآزره أبناء الأمة الفلسطينية بأكملها. الآن لحظة تاريخية. حان الوقت للدفاع عن الحق الأساسي للفلسطينيين في إقامة دولة فلسطينية. ينبغي أن يرفع علم فلسطين في هذه الجمعية بجانب أعلامنا.

يجب أن تنتقل دولة فلسطين من الظل وأن تُعطى مكانها الصحيح في الشمس وإلى الأبد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل المضي في النظر في مشروع القرار المعنون "مركز فلسطين في الأمم المتحدة" اسمحو لي أن ابدى بضع ملاحظات بصفتي رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين.

خلال هذا الاجتماع، تشرفنا جدا بالاستماع الى ممثلي دولتين عظيمتين، الرئيس محمود عباس، رئيس فلسطين، والسفير رون بروسور، ممثل دولة إسرائيل. فكلاهما من أبناء ابراهيم، الاول من ذرية اسماعيل والثاني من ذرية اسحق. وكلاهما ينتمي إلى أرض ما انفكت دائما وعلى مر قرون عديدة من الزمن مكتوبة بالصراع، مع وقوع ضحايا لا تعد ولا تحصى في الجانبين. ولم تنحسر حدة الصراع طوال ٦٧ عاما من وجود هذه المنظمة، على الرغم من أنها خرجت إلى حيز الوجود "لإنقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب".

بأن نستمع لنداء الانتصاف والعدالة للشعب الفلسطيني، الذي كان يلقي آذانا صماء حتى الآن.

وفي ذلك السياق، أود أيضا أن أتناول جهودا مضللة معينة كانت تهدف إلى الحيلولة دون فوز الفلسطينيين بالاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة. وتتسم الحجة بأن الفلسطينيين يجب أن يستأنفوا عملية المفاوضات قبل الحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية بالسطحية. ويؤسفنا أن نرى أنه بذلت أيضا جهود لردع الفلسطينيين في سعيهم نحو طلب العضوية في الأمم المتحدة، فضلا عن الجهود المبذولة لثني أعضاء الأمم المتحدة عن تأييد ذلك الطلب. وسمعنا في كثير من الأحيان إن "الآن ليس الوقت المناسب"، كما كان الحال حينما قدم الرئيس عباس إلى الأمين العام الطلب الفلسطيني للحصول على عضوية الأمم المتحدة.

وبالنسبة للبعض، كان التوقيت غير مناسب أيضا حينما تلا الرئيس الراحل عرفات الإعلان الفلسطيني للاستقلال في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨. ويمكن للمرء أن يرجع بالحجة إلى حينما اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢) بشأن تقسيم فلسطين في هذا التاريخ في عام ١٩٤٧. لذلك أود أن أطرح سؤالاً بصراحة: إذا لم يكن الآن، فمتى؟ متى سيكون الوقت مناسباً للفلسطينيين لتحقيق حقهم في إقامة الدولة، إن لم يكن اليوم؟

لا يمكن أن يستخدم الجمود الحالي في عملية السلام ذريعة تؤدي إلى تقويض الطلب الفلسطيني لتصبح فلسطين دولة معترف بها دولياً. إن الاعتراف بالدولة الفلسطينية ليس خياراً بل هو التزام أخلاقي، وسياسي واستراتيجي وقانوني على المجتمع الدولي. وأريد أن أحاطب وأحيي جميع الفلسطينيين من الخليل إلى بيت لحم، من جنين إلى أريحا، من رام الله إلى خان يونس، من القدس - القدس الشريف - إلى غزة.

إني واثق من أنكم جميعا ستفعلون ذلك بدافع من شعور حقيقي في قلوبكم مفاده أن خياركم هو خدمة قضية السلام النبيلة.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون A/67/L.28 "مركز فلسطين في الأمم المتحدة". أعطيت الكلمة لوكيل الأمين العام.

السيد غريس (وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/66/L.28، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: أذربيجان، أنغولا، بليز، بيلاروس، سري لانكا، سورينام، غرينادا، غينيا، فييت نام، فيرغيزستان، والنيجر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تسجيل مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بروندي، كمبوديا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، غانا، اليونان، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، إيرلندا،

وعلى الرغم من الجهود الشجاعة التي بذلها بعض الساسة العظام في القرن العشرين، لم تتحقق بعد تسوية سلمية شاملة مرتكزة على التفاوض تمكن اسرائيل وفلسطين من العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن. لذلك ما برحنا نشهد عداوة، وجفاء وعدم ثقة، ولا يزال الآباء يدفنون أولادهم

وفي عالم اليوم المعلوم والترابط فإن ما يحصل بين نهر الأردن وشواطئ البحر الأبيض المتوسط قد أصبح عنصرا رئيسيا في أمن ورفاه البشرية جمعاء.

وما من شك لدي في أن التاريخ سوف يحكم بأن هذا اليوم له مغزى كبير. ولكن ما إذا كان ذلك سيعتبر في المستقبل خطوة في الاتجاه السليم على الطريق المفضي للسلام، فإنه سيتوقف على الكيفية التي نتصرف بها في أعقاب تلك الخطوة. لذلك علينا أن نتحلى بالحكمة والعمل نحو تعزيز الهدف الذي نتقاسمه جميعا.

وفي نهاية ملاحظاتي، أود، من على هذا المنبر، أن اوجه نداء إليكم جميعا، وبخاصة إلى صديقي العزيزين من فلسطين وإسرائيل، للعمل من اجل السلام والتفاوض بحسن نية، وفي نهاية المطاف النجاح في التوصل إلى تسوية تاريخية. هذا هو هدفنا المشترك، وأهم واجب رسمي لنا نحو العالم بأسره، ولكنه أولا وأخيرا واجبا نحو الرجال والنساء الأيمن الذين يعيشون في أرض تعتبر مقدسة للكثيرين جدا منا.

لقد كُتِبَ في كتاب الزوهار المقدس ما يلي: "إن الله يجسد السلام، والسلام ينبع من اسمه، ونحن جميعا يوحدنا السلام". ونقرأ في القرآن الكريم: "وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ" (سورة يونس، الآية ٢٥).

وفي غضون لحظات قصيرة، سأطلب إلى الأعضاء الإذلاء بأصواتهم على مشروع القرار بالشكل الذي يروونه مناسبا.

كوريا، مولدوفا، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، فانواتو

اعتمد مشروع القرار A/67/L.28 بأغلبية ١٣٨ صوتاً مقابل ٩ أصوات، مع امتناع ٤١ عضواً عن التصويت. (القرار ١٩/٦٧).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام باني كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): لقد أجري تصويت هام اليوم في الجمعية العامة. إن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بمنح فلسطين مركز دولة غير عضو في الأمم المتحدة كان من صلاحيات الدول الأعضاء. وإني على أهبة الاستعداد للوفاء بدوري وسأبلغ الجمعية كما طلب في القرار ١٩/٦٧.

وكان موقفي متسقاً على الدوام. وأؤمن بان للفلسطينيين الحق المشروع في إقامة الدولة المستقلة الخاصة بهم. واعتقد أن لإسرائيل الحق في العيش بسلام وأمن مع جيرانها. ولا يوجد أي بديل للمفاوضات من أجل تحقيق تلك الغاية.

ويؤكد التصويت اليوم على إلحاح استئناف مفاوضات ذات مغزى. وعلينا أن نمنح زحماً جديداً لجهودنا الجماعية الرامية إلى ضمان إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وديمقراطية ومنتصلة الأراضي ولديها مقومات البقاء تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل التي تنعم بالأمن. وأناشد الطرفين تحديد التزامهما بتحقيق السلام عن طريق المفاوضات. وأعوّل على جميع المعنيين في التصرف بمسؤولية، والمحافظة على الانجازات التي تحققت في بناء الدولة الفلسطينية في ظل قيادة الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض، وتكثيف الجهود نحو

إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بيرو، الفلبين، البرتغال، قطر، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، جزر سليمان، الصومال، جنوب افريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

كندا، الجمهورية التشيكية، إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، بالاو، بنما، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، جزر البهاما، بربادوس، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كولومبيا، كرواتيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إستونيا، فيجي، ألمانيا، غواتيمالا، هايتي، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، ملاوي، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، هولندا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بولندا، جمهورية

تلك الدولة الفلسطينية وتسوية جميع مسائل الوضع النهائي هو من خلال العمل البالغ أهمية، وان كان مؤلماً، المتعلق بالمفاوضات المباشرة بين الطرفين. ولا يشكل ذلك مجرد التزام راسخ للولايات المتحدة. فقد أكدت إسرائيل والفلسطينيون مرارا وتكرارا على التزامهم بموجب الاتفاقات القائمة بتسوية جميع المسائل من خلال المفاوضات المباشرة، وهو أمر أيده المجتمع الدولي مرارا. والولايات المتحدة توافق على ذلك - وبقوة.

فهذه الإعلانات العظيمة التي أصدرت اليوم ستتلاشى قريبا، وسيستفيق الشعب الفلسطيني ليرى انه لم يتغير شيء في حياته، سوى أن آفاق التوصل إلى السلام الدائم تراجعت. ولذلك تناشد الولايات المتحدة كلا الطرفين استئناف المحادثات المباشرة بدون شروط مسبقة بشأن جميع المسائل التي تفرق بينهما، ونحن نتعهد بان الولايات المتحدة ستكون موجودة لدعم الطرفين بقوة في تلك الجهود. وستواصل الولايات المتحدة - في المنطقة وفي نيويورك وفي أماكن أخرى - حث جميع الأطراف على تجنب اتخاذ المزيد من الإجراءات الاستفزازية. وستواصل المعارضة بقوة لجميع الإجراءات الانفرادية في الهيئات أو المعاهدات الدولية التي تتحايل على النتائج التي لا يمكن التوصل إليها سوى عن طريق التفاوض أو المساس بهذه النتائج، بما في ذلك قيام الدولة الفلسطينية، وستواصل مقاومة أي جهد يسعى لتزع الشرعية عن إسرائيل أو لتقويض أمنها.

ولا يمكن إحراز تقدم نحو التوصل إلى أي حل عادل ودائم قائم على وجود دولتين بالضغط على زر التصويت الأخضر هنا في هذه القاعة، ولا يؤدي اتخاذ أي قرار إلى إنشاء دولة غير موجودة أو تغيير الواقع على الأرض. ولذلك السبب، ينبغي ألا يسيء أي أحد تفسير تصويت اليوم على

تحقيق المصالحة الوطنية والسلام العادل والدائم الذي لا يزال هدفنا المشترك وأولويتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اشكر الأمين العام على بيانه.

نشرع الآن في تعليقات التصويت. أود أن اذكر الوفود بان تعليقات التصويت تقتصر على مدة عشر دقائق وتبدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): لفترة عقود من الزمان، ظلت الولايات المتحدة تعمل للمساعدة على التوصل إلى نهاية شاملة للتراغ العربي - الإسرائيلي الطويل والمأساوي. وكنا دائما واضحين في التأكيد على انه لا يمكن للفلسطينيين والإسرائيليين تحقيق السلام الذي يستحقه الطرفان إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين - وهو جود دولتين لشعبين بإنشاء دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة ولديها مقومات البقاء تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع دولة إسرائيل اليهودية الديمقراطية.

ولا يزال ذلك هدفنا، ولذلك نحن نقيس أي إجراء مقترح على أساس ذلك المعيار الواضح. فهل سيقرب القرار الطرفين من تحقيق السلام أم سيباعد بينهما بصورة أكبر؟ وهل سيساعد القرار الإسرائيليين والفلسطينيين على العودة إلى المفاوضات أم انه سيعيق جهودهم للتوصل إلى اتفاق مقبول من الطرفين؟ ويضع القرار ١٩/٦٧ المؤسف والمؤدي إلى نتائج عكسية المتخذ اليوم المزيد من العوائق في طريق تحقيق السلام. ولذلك السبب صوتت الولايات المتحدة معارضة للقرار.

ويقول مؤيدو مشروع القرار المتخذ اليوم إنهم يسعون إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على القيام بأعمالها تعيش في سلام مع إسرائيل. ونحن أيضا نسعى لذلك. ولكننا ما برحنا واضحين في تأكيدنا على أن السبيل الوحيد لإنشاء مثل

انه يشكل أهلية لعضوية الأمم المتحدة. فهو لا يفعل ذلك. والقرار لا يثبت أن فلسطين دولة.

وترى الولايات المتحدة أن ينبغي ألا يفسر القرار الحالي ولا يمكن أن يفسر على انه يحدد إطارا مرجعيا. وفي العديد من الجوانب، يحكم القرار مسبقا على ذات المسائل التي يقول إنه يتعين التوصل إلى تسويتها من خلال المفاوضات، لا سيما في ما يتعلق بالأرض. وفي الوقت نفسه، يتجاهل القرار عمليا المسائل الأساسية الأخرى، مثل الأمن، التي لا بد من حلها للتوصل إلى أي اتفاق عملي. وظل الرئيس أوباما واضحا في قوله إن الولايات المتحدة تؤمن بإيجاد أساس واقعي لإنجاح المفاوضات، ونحن سنواصل بذل جهودنا على أساس ذلك النهج.

ولا يشكل النزاع الأخير في غزة سوى آخر تذكيرة بان عدم إحلال السلام يخاطر بوجود الحرب. وناشد من يشاركون أملنا في تحقيق السلام بين دولة فلسطين ذات السيادة وإسرائيل التي تنعم بالسلام أن ينضموا إلينا في دعم المفاوضات وليس تشجيع المزيد من أعمال صرف الانتباه. وببساطة لا توجد حلول سريعة. وبعد فترة طويلة من الإدلاء بالأصوات، وبعد فترة طويلة من نسيان الخطب، فإن الفلسطينيين والإسرائيليين هم من عليهم الكلام مع بعضهم البعض - والاستماع لبعضهم البعض - وإيجاد سبيل للعيش جنبا إلى جنب في الأرض التي يقتسمونها.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بتصويتها اليوم من أجل الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو لها صفة المراقب في المنظمة، صوتت فرنسا مؤيدة للحل القائم على وجود دولتين لشعبين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن وفي إطار حدود معترف بها دوليا؛ وصوتنا مؤيدين لقرار كنا ندعو إليه قبل أن يتحالف معه المجتمع الدولي قاطبة

- ومؤيدين لحل يتعرض للتهديد اليوم من حالة الجمود في عملية السلام. وهو خيار واضح الرؤية ومتسق منطقيًا.

ومنذ عام ١٩٨٢، وأمام الكنيست في القدس، دعا الرئيس ميتران إلى إنشاء دولة فلسطينية. ومنذ ذلك الوقت، لم تدخر فرنسا وسعا في تشجيع ذلك القرار. وسيرا على ذلك التقليد، تعهد الرئيس فرانسوا هولاند في عام ٢٠١٢ بتأييد الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية.

ولا يسع لفرنسا أن تفوت ذلك الموعد، وهو مرحلة جديدة للمضي قدما نحو الحل القائم على وجود دولتين. ولا يسع فرنسا سوى أن تستجيب لنداء الرئيس عباس من أجل استئناف عملية للسلام ذات مصداقية؛ وبعد أيام قليلة من اندلاع أعمال العنف مجددا بين إسرائيل وغزة، لا يسعنا سوى أن نقدم الدعم الكامل لشركاء السلام في حين يسعى من يتبنون الكفاح المسلح لتكون يدهم هي العليا.

وتأتي الخطوة الفلسطينية في لحظة صعبة والتداعيات قد تكون خطيرة. ولكن فرنسا تدعو جميع الأطراف إلى فهمها والاعتراف بأهميتها البالغة وإلى الرد عليها باستئناف المفاوضات، وليس بأعمال انتقامية لا تساعد أحدا سوى المتطرفين. كما تدعو فرنسا المجتمع الدولي - الأمريكيين والأوروبيين والعرب - إلى حشد الجهود من أجل الإسهام في تحقيق هذه الغاية.

وتناشد فرنسا أيضا الفلسطينيين الاستفادة من هذا النجاح السياسي من أجل الإسهام في إحلال السلام مستقبلا. وهذا يعني، أولا، الاستمرار في مكافحة الإرهاب والقيام بكل ما هو ممكن لوضع حد للهجمات التي لا تتوقف على إسرائيل؛ والمضي قدما، على أساس التزامات منظمة التحرير الفلسطينية، باتجاه المصالحة الداخلية الفلسطينية والتي من دونها سيكون الحل القائم على وجود دولتين مجرد سراب؛ وفي المقام الأول، العودة إلى طاولة المفاوضات فورا ودون شروط

وتأمل سنغافورة أن تستأنف إسرائيل وفلسطين المفاوضات. وستواصل سنغافورة دعم جميع الجهود الدولية الرامية إلى تيسير إيجاد حل تفاوضي يحقق مصالح فلسطين وإسرائيل والمنطقة بأسرها في الأجل الطويل.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد شابر (هولندا).

ونحن ننضم إلى المجتمع الدولي في الترحيب بوقف الهجمات على غزة وعلى جنوب إسرائيل. ونعرب عن أسفنا العميق للخسائر في الأرواح والأضرار التي لحقت بالجانبيين الفلسطيني والإسرائيلي. ونأمل أن يلتزم الجانبان بوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه مؤخرا وأن يعالجا على الفور أي قضايا إنسانية ناجمة عن أعمال العنف.

السير مارك لايل غوانت (المملكة المتحدة) (تكلم

بالإنكليزية): تشعر المملكة المتحدة بقلق بالغ إزاء المأزق الخطير في عملية السلام على مدى العامين الماضيين. ونعتقد أن نافذة التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين آخذة في الانغلاق بسرعة. وهدفنا الرئيسي هو العودة إلى مفاوضات ذات مصداقية بغية التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين. وهذا هو المبدأ التوجيهي الذي حدد كيفية تصويتنا على القرار ١٩/٦٧ اليوم.

ودعما لهذا الهدف، سعينا إلى الحصول على التزام من القيادة الفلسطينية بالعودة فورا إلى المفاوضات دون شروط مسبقة. وكان ذلك هو العامل الأهم على الإطلاق الذي أثر على تصويتنا. كما طلبنا تأكيدا من الفلسطينيين بأنهم لن يتخذوا إجراءات فورية في وكالات الأمم المتحدة وفي المحكمة الجنائية الدولية لأن ذلك سيجعل العودة سريعا إلى المفاوضات أمرا مستحيلا. ولا يساورنا أي شك في أن الرئيس عباس رجل سلام يتحلى بالشجاعة، وقد عملنا بشكل مكثف مع الفلسطينيين قبل التصويت اليوم في محاولة للحصول على

مسبقة؛ وأخيرا، تجنب إطلاق دورة من المواجهات العقيمة في الهيئات الدولية. لأن الجانب الأصعب لا يزال ينتظرنا وينظرهم.

وهذه الرؤية المتمثلة في دولتين لشعبين يجب أن تصبح واقعا. والاعتراف الدولي الذي منحه الجمعية اليوم للدولة الفلسطينية المقترحة لا يمكن أن يصبح حقيقة إلا من خلال اتفاق على أساس المفاوضات بين الطرفين حول جميع قضايا الوضع النهائي في إطار تسوية سلمية عادلة وشاملة تلي التطلعات المشروعة لإسرائيل وفلسطين. وهذا لا يشكل تحديا للحكومتين والشعبين فحسب، ولكن للمجتمع الدولي أيضا. وفرنسا على استعداد لمواجهة بوصفها صديقة لإسرائيل وفلسطين.

السيد شوا (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد

بلدي حق الشعب الفلسطيني في أن يكون له وطن. ولذلك، أيدت سنغافورة القرارين ١٧/٦٦ و ١٨/٦٦، المؤرخين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. غير أننا امتنعنا عن التصويت على قرار اليوم ١٩/٦٧ لأننا نعتقد أن السبيل الوحيد لإيجاد الأساس لحل مستدام في الأجل الطويل هو التوصل إلى تسوية تفاوضية متماشية مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧). فلجانين حقوق مشروعة ومسؤوليات مشتركة ويجب أن يكونا مستعدين لتقديم تنازلات لتحقيق المصلحة الأعم المتمثلة في إحلال سلام دائم.

ولا يمكن أن يسفر أي تحرك أحادي الجانب عن تحقيق نتيجة عادلة وسلمية ودائمة، وذلك تحديدا لأن ثمة ترابطا وثيقا بين حقوق ومسؤوليات الجانبين. ومحاولة فلسطين ترقية مركزها في الأمم المتحدة إلى مستوى دولة مراقبة غير عضو ينبغي النظر إليها في سياق جهودها في العام الماضي للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. ولن يفيد ذلك تطلعاتها لأن الحقائق على أرض الواقع لن تتغير.

ونتوقع ألا تتخذ القيادة الفلسطينية خطوات أحادية الجانب على أساس قرار اليوم ١٩/٦٧ والتي يمكن أن تعمق الصراع وتبعدنا أكثر عن التوصل إلى تسوية سلمية. وندعو الجانبين إلى الدخول في مفاوضات جادة دون شروط أو مزيد من التأخير. ويجب على الطرفين الإحجام عن اتخاذ أي إجراء يقوض آفاق المفاوضات والهدف المتمثل في الحل القائم على وجود دولتين.

وألمانيا ترحب صراحة بأن القرار الذي اتخذ اليوم يدعو إلى الحل القائم على وجود دولتين، ومن ثم فإنه يعترف تماما بحق إسرائيل في الوجود بسلام. وأكرر أن الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل يجب معالجتها بطريقة ذات مصداقية وإلا فإن عملية السلام ستظل متوقفة. وألمانيا ستبذل قصارى جهدها لدعم جميع الجهود الهادفة إلى تمهيد الطريق أمام عملية تفاوض حقيقية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بإظهار الجانبين للإرادة السياسية اللازمة والالتزام النشط من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الرباعية والأطراف الإقليمية الفاعلة.

السيد سيغر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): كان الدافع وراء قرار سويسرا التصويت مؤيدة للقرار ١٩/٦٧، الذي اعتمده اليوم الجمعية العامة، رغبتنا في حل المأزق الحالي الذي تشهده المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، وإعادة إطلاق عملية السلام. ونعقد أن ترقية فلسطين إلى مركز الدولة المراقبة، في الأمم المتحدة، سيبعث الحياة من جديد في مفهوم الحل القائم على وجود دولتين، في سياق مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية. وفي ذلك الصدد، فإننا نؤيد جهود السلام التي يبذلها المجتمع الدولي، الداعية إلى الحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

هذه التأكيدات. ولكن في غيابها، لم تتمكن من التصويت مؤيدين للقرار. ولذلك، امتنعنا عن التصويت.

وتتمثل أولويتنا الآن في استئناف المفاوضات. ونحث جميع الأطراف، بما في ذلك إسرائيل، على تجنب اتخاذ خطوات قد تضر بعملية السلام ردا على ما حدث اليوم. وستصبح فلسطين دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة اعتبارا من هذا التاريخ فصاعدا، ولكن ذلك لا يغير الحالة على أرض الواقع. والسبيل الوحيد لإعطاء الشعب الفلسطيني الدولة التي يحتاج إليها ويستحقها ومنح الشعب الإسرائيلي الأمن والسلام اللذين يستحقهما هو من خلال التوصل إلى حل تفاوضي قائم على وجود دولتين. ونتوقع أن تبذل الولايات المتحدة، بدعم قوي ونشط من المملكة المتحدة والمجتمع الدولي، قصارى جهدها في الأسابيع والشهور المقبلة لكي تأخذ بزمام القيادة بقوة في استئناف المفاوضات ونتوقع أن يكون الإسرائيليون والفلسطينيون على استعداد للدخول في محادثات كهذه.

السيد فيتيفغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤمن ألمانيا بإمنا راسخا بوجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، لشعبين في الشرق الأوسط. ونحن نؤيد الهدف المتمثل في إقامة دولة فلسطينية. وقد عملت ألمانيا لسنوات من أجل تحقيق هذه الغاية، وذلك أساسا من خلال دعمها لجهود بناء الدولة التي تضطلع بها السلطة الفلسطينية. غير أنه يجب أن يكون واضحا للجميع أنه لا يمكن إقامة الدولة الفلسطينية إلا عبر مفاوضات مباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ونحن نعتقد أن هناك ما يدعو إلى الشك في ما إذا كانت الخطوة التي اتخذت اليوم مفيدة لعملية السلام في هذه المرحلة. ونشعر بالقلق من أن يؤدي ذلك إلى زيادة تصلب المواقف بدلا من تحسين فرص التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين من خلال المفاوضات المباشرة.

١٩/٦٧ الذي اعتمد للتو، المتضمن الحل القائم على وجود دولتين، حيث تعيش إسرائيل جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع دولة فلسطينية مستقبلية، ديمقراطية وقابلة للحياة ومستدامة. ويشكل الحل القائم على دولتين، في الواقع، الحل الوحيد الممكن للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ويجب بذل كل جهد ممكن من أجل تحقيق تلك الغاية.

وتعتبر بلجيكا أن القرار الذي اعتمده الجمعية العامة اليوم لا يشكل اعترافا بدولة بكل معنى الكلمة. ويتعين أن يكون إنشاء دولة قانونية بشكل كامل، نتيجة للمفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي رأينا، لا يوجد بديل عن المفاوضات، مهما كانت صعوبتها. ولذلك يجب أن تعطى الأولوية لاستئناف سريع لمحادثات السلام. وفي هذا السياق، يجب أن تمتنع كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية عن القيام بأي عمل أحادي من شأنه تقويض مصداقية عملية السلام.

وتدعو بلجيكا إلى جانب شركائها الأوروبيين، الطرفين وجميع أصحاب المصلحة المعنيين لبدء العمل فوراً فيما يخص حل الصراع. إننا مصممون على التعاون بنشاط مع الولايات المتحدة بخصوص مبادرة من شأنها وضع معايير لعملية التفاوض وتقديم ضمانات وحوافز كافية لكلا الطرفين. وكانت نتيجة التصويت اليوم علامة واضحة على وجوب تسريع عملية السلام. ومن الضروري الاستئناف غير المشروط للمفاوضات. وما يتعين القيام به بأي ثمن، هو الجمع بين المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين حول مائدة التفاوض.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): إن بلغاريا تؤيد الإعلان المتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط والبيان الذي سيُدلى بعد قليل بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي بصفتي الوطنية، تقديم شرح موجز لتصويتنا.

لقد امتنع وفد بلدي عن التصويت على القرار ١٩/٦٧ بعد تحليل دقيق. حيث أننا لا نتوقع أن يغير هذا القرار، الواقع

لقد ذكر القرار بأهمية القرارات التي اعتمدت في الماضي، خصوصا القرار ١٨١ (د-٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، المتعلق بإنشاء دولة عربية ودولة يهودية، والقرار ١٧٧/٤٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، الذي يعترف بإعلان منظمة التحرير الفلسطينية عن الطبيعة العربية لإحدى الدولتين، والطبيعة اليهودية للدولة الأخرى. ويشير القرار الذي اعتمد قبيل لحظات، إلى القدس عاصمة للدولتين. وفي ضوء تلك الصيغ، من بين أمور أخرى، فإننا نعتبر القرار نداء من أجل استئناف المفاوضات المباشرة وحجر الزاوية فيما يخص دعم الحل القائم على وجود دولتين، الذي تتلاشى احتمالاته.

إن ترقية فلسطين إلى مركز دولة مراقب في الأمم المتحدة، لا يخول لها حقوقا فحسب، بل تترتب عليها بموجبه التزامات أيضا، خصوصا الالتزام المتعلق بالامتناع عن استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. كما أنه يفتح الباب أمام العديد من الاتفاقيات الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب.

ولا ينطوي هذا القرار على اعتراف ثنائي بالدولة الفلسطينية، الذي سيتوقف على مفاوضات السلام المستقبلية.

السيد غورلس (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): إن بلجيكا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي خلال هذه المناقشة، وترغب في الإدلاء بالملاحظات التالية.

يشكل تصويت اليوم، خطوة هامة في اتجاه إنشاء دولة فلسطين، التي نتطلع لها جميعا. لكن بلجيكا تعتقد بأنه سوف يجري تحقيق تقدم حقيقي، عندما يتمكن الفلسطينيون من الاستفادة على أرض الواقع من وجود دولة في المستقبل، تتمتع بالمؤسسات اللازمة، والموظفين والأدوات لتؤدي وظائفها بشكل سليم. وتتفق بلجيكا بشكل كامل مع هدف القرار

إن الحالة الحرجة في غزة وجنوب إسرائيل، تجعل التجديد الفوري لجهود السلام أكثر إلحاحاً وعاجلاً أكثر من أي وقت مضى. كما تقدر بلغاريا كثيراً الجهود الدبلوماسية التي تبذلها مصر والولايات المتحدة والأمين العام، التي أدت إلى وقف إطلاق النار الحالي، وشجعت الآمال في استئناف عملية السلام.

السيد ستارشيفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ فلسطين بجرارة، على الحصول على مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة. ويشكل ذلك خطوة هامة في الطريق الطويل، بل أقول الطويل جداً، صوب تحقيق الطموحات الشرعية للشعب الفلسطيني في إقامة دولته. ويشكل بالنسبة للدول ١٣٢ دولة عضواً في الأمم المتحدة، التي اعترفت حتى الآن بدولة فلسطين، علامة بأن دعمها للقضية الفلسطينية، قد أعطى نتائج وعزز من حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة.

وشأنها شأن يوغوسلافيا من قبل، كانت صربيا من بين الدول الأعضاء الـ ١٣٢. وتأييدنا للكفاح الفلسطيني من أجل تقرير المصير والاستقلال لم يفتر أبداً. وهو يستند إلى شعورنا بالعدالة وإلى الأساس الوطيد الذي يتمثل في عدد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي يرجع تاريخها إلى بدايات الأمم المتحدة - وكلها تؤكد حق الفلسطينيين في دولة مستقلة وذات سيادة خاصة بهم، تقوم على أساس الحل القائم على وجود دولتين.

وخلافاً ليوغوسلافيا في الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٩٢، أقامت صربيا علاقات دبلوماسية مع إسرائيل واحتفظت بتعاون ودي جيد مع تلك الدولة. ولذلك، فإننا نعي تماماً الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل وهتمم بالنهوض بهذا الحل الذي يحقق قيام الدولة لفلسطين والأمن والسلام لإسرائيل وفلسطين على السواء. ولا تستحق دولة كان شعبها ضحية

على الأرض بين إسرائيل وفلسطين، أو يسرع التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين. ونفهم أن اعتماد الحل الذي يمنح فلسطين مركز مراقب غير عضو في الأمم المتحدة ينبغي ألا يلحق الضرر بعملية المفاوضات المباشرة بأي شكل من الأشكال. ولذلك، فإننا ندعو إلى استئنافها فوراً دون شروط مسبقة. ولا تزال تلك المحادثات، القائمة على أساس مبادئ المجموعة الرباعية والقرارات القائمة، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، تشكل السبيل الوحيد المستدام لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وديمقراطية وقابلة للبقاء، تعيش بسلام وأمن إلى جانب إسرائيل.

كما تؤيد بلغاريا باستمرار التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني المتعلقة بحقه في تقرير المصير. وكان بلدي من بين أوائل البلدان التي اعترفت بدولة بفلسطين في عام ١٩٨٨. وكما أن للشعب اليهودي وطناً في دولة إسرائيل، للشعب الفلسطيني أيضاً الحق في إقامة دولة فلسطين المستقلة.

على المستوى الثنائي، أسست بلغاريا وتواصل تطوير علاقات وثيقة وودية مع كل من فلسطين وإسرائيل. لكن شغلنا الشاغل، هو التأثير السلبي المحتمل للقرار على احتمالات الاستئناف المبكر للمفاوضات. ونظراً للحالة الحرجة في المنطقة والسياق الدولي الذي قدم فيه القرار، لدينا شكوك حقيقية بشأن ما إذا كان سيدفع عملية السلام بشكل أكبر إلى الأمام.

لقد أكدنا باستمرار أن الإجراءات أحادية الجانب التي يتخذها أي من الجانبين تأتي بنتائج عكسية، وتهدد استمرار الحل القائم على وجود دولتين في نهاية المطاف. إن بلغاريا تدعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من هذا القبيل، من شأنها إلحاق الضرر بعملية السلام، سواء على الصعيد الثنائي أو في المحافل الدولية. كما نناشدهما أيضاً العمل بحسن نية من أجل التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض والالتزام بالتعهدات العلنية التي التزما بها.

تقرير المصير لكل من الشعبين اليهودي والفلسطيني، والحاجة إلى الاعتراف المتبادل بين دولتي إسرائيل وفلسطين، وحقوق إسرائيل وفلسطين في أراضيها وفي العيش في سلام داخل حدود مستقرة وآمنة، وضرورة التوصل إلى حل شامل لجميع الخلافات العالقة بين الطرفين من خلال مفاوضات مباشرة.

وهندوراس تفهم أن التصويت الذي جرى اليوم لا يعني اتخاذ قرارات أو الادعاء بأن على المجتمع الدولي أن يتخذ بشكل متعدد الأطراف قرارات تخص إسرائيل وفلسطين فحسب، وبحق. وانطلاقاً من تجربتنا الوطنية، فإننا نعرف أن السلام لا يمكن أن يفرض من الخارج، بيد أنه يمكن أن ينبع من الشعب نفسه. والاعتراف بفلسطين وإسرائيل من جانب أطراف ثالثة لا يمكن أن يحقق السلام بين هاتين الدولتين. ولكي يتحقق الحل القائم على وجود دولتين ولفائدة كل من الشعبين، يجب أن تكون هناك مفاوضات مباشرة وتفاهات بينهما. واعرترافنا بالدولتين يهدف إلى توجيه رسالة احترام واضحة من هندوراس إلى كل من الشعبين، اللذين نود أن نراهما يتعايشان في سلام. ونحن نعلم جيداً أن ما سيحقق سلاماً راسخاً بين هاتين الدولتين في النهاية هو اعترافهما المتبادل بالحق في تقرير المصير وحققهما في العيش كدول، وليس أي قرار من المجتمع الدولي.

وبالتصويت لصالح هذا القرار، فإن هندوراس لا تتخذ موقفاً إزاء المزاعم الإقليمية والحدود للطرفين، لأننا نعرف من الدروس المستفادة من تجربتنا الخاصة أيضاً أن هذه المسائل ينبغي ألا تكون موضوع إعلان سياسي من جانب أطراف ثالثة. فمثل هذا التدخل لا يتجاوز سلطتنا كأطراف ثالثة ومصالحنا المشروعة فحسب، بل إنه يزيد من صعوبة إيجاد حل للتزاعمت ومن تصلب المواقف. والأمر يختلف تماماً عندما تكلف الأطراف طرفاً ثالثاً محايداً - يعمل بالنيابة عنها في

المحرقة أو شعب ما زال يسعى إلى إقامة دولته أن يعيش نفس الحالة المحفوفة بالمخاطر المستمرة منذ ما يزيد على ٦٠ عاماً. لقد سئم شعبا الدولتين الصراع؛ وينبغي ألا يطول انتظارهما أكثر من ذلك حتى ينتهي الصراع. وعلينا ألا نقبل أبداً نظرة المشككين في إمكانية إيجاد حل للصراع وأنه ينبغي للعالم أن يقبل بذلك.

وينبغي أن تستأنف مفاوضات عملية السلام في الشرق الأوسط على سبيل الاستعجال، وأن تتسارع خطاها حتى يتسنى التوصل إلى اتفاق سلام على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية. وفي غضون ذلك، دعونا نأمل، ودعونا نعمل بطريقة تؤمن استمرار وقف إطلاق النار الحالي. ولشعبي الدولتين مصلحة في ذلك، حتى وإن كان صقورهما يحاولون الإيحاء بانطباع مختلف.

السيدة فلوريس (هندوراس) (تكلمت بالإسبانية): بعد أن صوتنا اليوم لصالح القرار ١٩/٦٧ بشأن مركز فلسطين في الأمم المتحدة، لا يمكن لحكومة هندوراس إلا أن تذكر بالدوافع التي أدت بشعبونا إلى إنشاء هذه المنظمة الاستثنائية - لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب والتأكيد مجدداً على إيماننا بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقيمته، والحقوق المتساوية للدول، كبيرها وصغيرها. والمرجعية الأساسية للأمم المتحدة هي أن تحقيق السلام يقتضي منا التحلي بالتسامح والعيش معاً في حسن حوار.

وهندوراس تؤيد بقوة التوصل إلى حل بين الدولتين، إسرائيل وفلسطين. وشعب هندوراس يتشاطر بقوة الرغبة الأصلية لشعوب الشرق الأوسط في السلام. وقرارنا بالتصويت لصالح منح فلسطين مركز المراقب غير العضو في الأمم المتحدة ينطلق من رغبتنا الصادقة في الإسهام في إقرار السلام العادل والشامل والدائم الذي نرى أنه ينبغي أن يقوم على أساس حق

الحق الفلسطيني في إقامة دولة وبناء السلطة الفلسطينية. وهذا الإنجاز يستحق اعترافنا الكامل، وسنواصل بناء مؤسسات دولة فلسطين ذات سيادة. وفي هذا الصدد، تدعو الدائمك الفلسطينيين كافة إلى دعم الرئيس عباس في جهوده من أجل النهوض بالمصالحة الفلسطينية كعنصر مهم لوحدة دولة فلسطينية تنشأ في المستقبل.

وإذ نرحب باتفاق وقف إطلاق النار في الأسبوع الماضي، فإن التصعيد المفاجئ للتراع في غزة يبرز الحاجة الملحة للتحرك قداماً صوب حل شامل للتراع. وناشد الجانبيين بشدة للبناء على قرار اليوم واستئناف المفاوضات الثنائية المباشرة فوراً وبدون شروط بشأن كل المسائل المتعلقة بالوضع النهائي، واحترام الاتفاقات والتفاهات السابقة.

وليس ممكناً تحقيق الأمن الدائم إلا عبر حل سياسي للصراع. وفي نفس الوقت، فإننا نناشد الطرفين أيضاً الامتناع عن اتخاذ أي خطوات يمكن أن تؤثر سلباً على الحالة أو على الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل تفاوضي. فقد تأخر الوقت كثيراً للاستجابة للدعوة الواردة في القرار ١٨١ (٢) الذي اتخذ قبل ٦٥ عاماً بشأن إنشاء الدولتين.

لقد جاء اتخاذ القرار، الذي منح من الآن فصاعداً فلسطين مركز الدولة المراقبة غير العضو في الجمعية العامة، امتداداً طبيعياً لدعمنا الثابت للحل القائم على وجود دولتين، ولبناء الدولة الفلسطينية. ومع ذلك فإن تصويتنا لا ينطوي على اعتراف ثنائي رسمي بدولة فلسطينية ذات سيادة. فتلك مسألة منفصلة، وسنواصل النظر فيها في الإطار المنشأ بموجب القانون الدولي.

السيد راغالييني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تلتزم إيطاليا بقوة - تمشياً مع موقف الاتحاد الأوروبي الثابت - بالتوصل إلى سلام شامل تفاوضي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، يحقق المصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي، فضلاً

إطار المساعي الحميدة أو من خلال عملية وساطة أو تحكيم أو إجراء قضائي - بإيجاد حل سلمي لخلافاتها.

ونفس الشيء ينسحب على المسائل المنفصلة والدقيقة المتبقية التي تظل مفتوحة للمفاوضات أو التفاهم. وحل تلك المسائل يكمن في المفاوضات المباشرة بين الأطراف. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تعود إسرائيل وفلسطين إلى طاولة المفاوضات مع التركيز على إيجاد صيغ لمعالجة الشواغل بينهما، والأمن من بينها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم تلك الجهود وأن يظل جاهزاً لتيسيرها ودعمها بكل ما أوتي من السبل البناءة.

والتصويت اليوم بالاعتراف بمركز فلسطين كمراقب غير عضو في الأمم المتحدة ينبغي ألا يعتبر انتصاراً لجانب أو هزيمة للآخر، بل ينبغي أن يفهم على أنه تعبير عن الرغبة القوية للأمم المتحدة في أن يسود الوئام والتقدم في الشرق الأوسط. وهندوراس تدعو إلى التحلي بالاعتدال وإلى استخدام الحقوق والامتيازات التي منحت لفلسطين كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة لفتح قنوات جديدة للتفاهم المباشر والدنو من الهدف النهائي للقرار، والمتمثل في التعايش السلمي والتضامن بين الشعوب والأمم.

السيد شتاور (الدائمك) (تكلم بالإنكليزية): في مثل هذا اليوم قبل ٦٥ عاماً، وفي هذه الجمعية (انظر A/PV.128)، صوتت الدائمك لصالح إنشاء دولتين في فلسطين السابقة تحت الانتداب. واليوم، وإذ صوتنا لصالح القرار ١٩/٦٧، فإننا نؤكد مرة أخرى التزامنا بالحل القائم على وجود دولتين، حيث دولة إسرائيل ودولة فلسطين مستقلة وديمقراطية ومتصلة الأراضي وتتوفر لها مقومات البقاء - تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن - وهذا التزام نشاطره مع بقية الاتحاد الأوروبي.

والدائمك ما فتتت تقف في صف إسرائيل وحقها الأصيل في الدفاع عن النفس وفقاً للقانون الدولي. كما أننا نؤيد

الوحيد الممكن لإقامة الدولة الفلسطينية، ولنيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وأود أن أختتم كلمتي بتكرار الإفصاح عن دعم إيطاليا الثابت للتوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين عبر التفاوض، ويرتكز على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، وخريطة الطريق، والاتفاقات المبرمة سابقا بين الأطراف، فضلا عن مبادرة السلام العربية.

السيد ميتسيالس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): لقد استرشد تصويت اليونان تأييدا للقرار ١٩/٦٧ بشأن الارتقاء بفلسطين إلى مركز الدولة المراقبة غير العضو. بموقفنا المبدئي الثابت الذي يرى أن حل مسألة الشرق الأوسط ينبغي أن يستند إلى وجود دولتين: دولة فلسطينية مستقلة، تتوفر لها مقومات البقاء، وتعيش في أمن وسلام مع دولة إسرائيل. ونعتمد اعتقادا راسخا بأن ذلك هو الحل الوحيد لضمان تحقيق مصالح كلا الشعبين في الأجل الطويل، فضلا عن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها. وعليه، فإن من واجب المجتمع الدولي توفير الضمانات اللازمة لذلك.

تحتوي الفقرة ٥ من القرار على حكم هام. فمن رأي اليونان أنه لا يمكن الوفاء بالحق الثابت وغير القابل للتفاوض للشعب الفلسطيني في إقامة دولته إلا عبر عملية سلام موجهة نحو تحقيق النتائج، فضلا عن المفاوضات المباشرة بين الطرفين في جميع قضايا الوضع النهائي. وتتضمن التسوية الشاملة - بحكم التعريف - حماية الحق الأصيل لدولة إسرائيل في السلام والأمن. وإذ تصوت اليونان مؤيدة لهذا القرار، فإنها ترى أنها تسهم في استئناف عملية السلام دون شروط مسبقة، وفي السعي من أجل التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين. ونحث الجانب الفلسطيني في ذلك الصدد، على الامتناع عن اتخاذ خطوات من جانب واحد. ونحث الجانب الإسرائيلي على الامتناع عن القيام بأعمال في الميدان من شأنها أن تؤثر سلبا على استمرارية وجود هذا الحل.

عن تحقيق مصالح الأطراف في المنطقة. ويرتكز دعمنا القوي لجهود بناء الدولة الفلسطينية وعلاقتنا الثنائية الممتازة مع كلا الطرفين إلى اقتناع راسخ بأنه يجب تحقيق السلام الشامل على أساس حل يقوم على وجود دولتين: إسرائيل، ودولة فلسطين الديمقراطية ذات السيادة التي تتوفر لها مقومات البقاء والمتاخمة لإسرائيل، على أن تعيش كلتاها داخل حدود متفق عليها وأن تتمتع بالسلام والأمن. وتلتزم إيطاليا بإيمانها بأنه لا يمكن التوصل إلى ذلك الاتفاق إلا عن طريق المفاوضات الثنائية، وتدعم بقوة دعوة الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى مواصلة اتخاذ إجراءات تفضي إلى بيئة تسودها الثقة، الضرورية لكفالة إجراء مفاوضات مجدية، مع الامتناع عن الأعمال التي تقوض مصداقية تلك العملية.

لقد قررت إيطاليا التصويت مؤيدة للقرار ١٩/٦٧ استناداً إلى المعلومات التي حصلنا عليها من الرئيس عباس بشأن النهج البناء الذي يعتمز اتخاذ بعد هذا التصويت. وأشار بصفة خاصة إلى استعداده لاستئناف المفاوضات المباشرة دون شروط مسبقة، والامتناع عن السعي للحصول على عضوية أي من الوكالات المتخصصة الأخرى في ظل الظروف الراهنة، أو السعي إلى إمكانية استخدام الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. وفيما يتعلق بهذا الأخير، فإن إيطاليا لا تقبل اتخاذ الإجراءات القانونية التي تهدف إلى التشكيك في حق إسرائيل الثابت في الدفاع عن نفسها، أو اللجوء إلى التدابير اللازمة لحماية أرواح مواطنيها. ونود أيضا أن نؤكد اقتناعنا الراسخ بأنه ينبغي ألا يطبق المركز الحالي للسلطة الفلسطينية بأثر رجعي تحت أي ظرف من الظروف. وتشدد إيطاليا على أن التصويت الذي جرى اليوم لا يشكل حكما مسبقا، بأي حال من الأحوال، على التزامها بالتوصل إلى تسوية سلمية شاملة عن طريق التفاوض، باعتبارها لا تزال تمثل الطريق

وإذ صوتت النمسا مؤيدة للقرار ١٩/٦٧ فإنما تصوت تأييدا للحل القائم على وجود دولتين. بل هو تصويت على الثقة بالجهود الجادة التي بذلتها السلطة الفلسطينية، تحت قيادة الرئيس عباس، بهدف بناء مؤسسات فعالة للدولة. وصوتنا أيضا لدعوة تلك القيادة إلى الوفاء بالتزامها بالعودة إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل دون شروط إضافية، فضلا عن كونه دعوة لكلا الطرفين إلى العودة إلى المفاوضات بحسن نية. وبالقدر ذاته، فإن تصويتنا بمثابة نداء إلى الشعب الفلسطيني وفصائله السياسية لتوحيد الصفوف وراء الجهود التي تبذلها قيادتهم لإيجاد حل تفاوضي دائم، على النحو المنصوص عليه في القرار.

السيدة هردا (الجمهورية التشيكية) (تكلمت بالإنكليزية):
أود أن أكرر الافصاح عن دعم الجمهورية التشيكية لإجراء مفاوضات تؤدي إلى قيام دولة فلسطين، ولجميع الخطوات البناءة تحقيقا لتلك الغاية. ونواصل، في ذلك الصدد، تشجيع الجانبين على العودة إلى محادثات مباشرة تؤدي إلى حل تفاوضي يقوم على حل وجود الدولتين دون تأخير أو شروط مسبقة. وقد دعت الجمهورية التشيكية في مناسبات عديدة جميع الأطراف المعنية إلى تجنب اتخاذ أي خطوة قد تعيق نتيجة تلك العملية أو تؤثر عليها سلباً.

لهذا السبب صوتت الجمهورية التشيكية معارضة القرار ٦٧/١٩.

تؤيد الجمهورية تأييدا كاملا تطلعات فلسطين للحصول على مركز الدولة من خلال التوصل إلى اتفاق تفاوضي شامل بين الطرفين يفضي إلى إقامة دولتين، هما دولة إسرائيل ودولة فلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل.

السيد فينانين (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): صوتت فنلندا مؤيدة للقرار ٦٧/١٩ بهدف تعزيز آفاق قيام دولة فلسطينية،

السيد كوروسي (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية) امتنعت
هنغاريا عن التصويت على القرار ١٩/٦٧ على أساس الاعتبارات التالية:

يستند موقف هنغاريا من عملية السلام في الشرق الأوسط، ومركز فلسطين، والقرار الذي اتخذ اليوم، إلى المصلحة الأساسية لهنغاريا والاتحاد الأوروبي في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وعندما نقيّم أي مبادرات، بما في ذلك قرار اليوم، فإننا نولي اهتماما لجميع العوامل الهامة، بما في ذلك آثارها المحتملة على آفاق استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي ذلك السياق، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء العواقب السلبية المحتملة التي يمكن أن تنجم عن اتخاذ قرار اليوم. ولا يزال موقفنا من الدولة الفلسطينية قائما، ولا يترك أي مجال للنظر في هذا القرار بطريقة سلبية. ونؤمن إيمانا راسخا بأنه يجب أن تستند تسوية الصراع في الشرق الأوسط إلى حل يقوم على وجود دولتين. وتحقيقا لذلك الهدف، فإننا نؤيد إنشاء دولة فلسطين ذات السيادة، التي تتوفر لها مقومات البقاء، المتاخمة لإسرائيل، على أن تعيشا جنبا إلى جنب في سلام وأمن، ويتم تنفيذ ذلك عبر المفاوضات المباشرة. وندعم - تمشيا مع البيان الذي أدلت به في وقت سابق اليوم الممثلة السامية كاثرين أشتون باسم الاتحاد الأوروبي - جميع الجهود الرامية إلى عقد مفاوضات موضوعية ومباشرة بين الطرفين في الأشهر المقبلة.

السيد سايديك (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): تود النمسا أن تعرب عن تأييدها الكامل للمواقف التي أعرب عنها في البيان الذي أدلت به الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، كاثرين أشتون، في وقت سابق اليوم، والبيان الذي سيبدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

الواقع ولا يسهل رجوع الطرفين إلى المفاوضات المباشرة. غير أن تأييدنا قيام دولة فلسطينية عبر المفاوضات يظل ثابتا ثابتاً تأييدنا لمشروعية إسرائيل وحقها في الأمن.

وإذ نتطلع إلى ما وراء تصويت اليوم، نحث كلا الطرفين على الرجوع فوراً إلى المفاوضات بنية حسنة. من الضرورة بمكان ألا يسعى أي طرف لاستغلال نتيجة تصويت اليوم أو أن يبالي في ردة فعله، بما في ذلك في إطار منظومة الأمم المتحدة، بطرق يمكن أن تقوض آفاق التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة.

السيد ماكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): يتسق تصويت نيوزيلندا المؤيد للقرار ٦٧/١٩ مع سياساتنا الراسخة بشأن قضية فلسطين وتأييدنا لـ . يؤيد القرار المعايير المتفق عليها دولياً لتسوية المسألة الإسرائيلية الفلسطينية. يؤيد تصويتنا حق إسرائيل المطلق في الوجود، بحيث يعيش مجتمعها الحي في حرية وازدهار، لا يخشى هجوماً، ولا حتى قذائف حماس، على أن تعيش تلك الدولة الإسرائيلية، جنباً إلى جنب مع دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة، وقابلة للحياة في حدود معترف بها. ونذكر أن كل ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا عبر الحل التفاوضي القائم على وجود دولتين.

لقد أظهرت أحداث الشهر الماضي قدرات الرئيس عباس شريكاً من أجل السلام. ونؤكد دعمنا له ولرئيس الوزراء فياض والآخرين الذين يعملون من أجل جعل الحل القائم على وجود دولتين ممكناً. ونأمل بهذا القرار أن يتمكن الطرفان من عمل ما هو مطلوب للرجوع إلى طاولة المفاوضات، وألا تصدر أي أقوال أو أفعال تعوق ذلك الرجوع. ونأمل أيضاً ألا تؤدي ردود الأفعال جراء هذا التصويت إلى تقويض التقدم المحرز في جهود بناء الدولة الفلسطينية. لقد أصاب رئيس الجمعية العامة حقا حين قال إننا جميعاً سيُحكم علينا بحسب تصرفنا بعد هذا التصويت.

ودعماً للقوى المعتدلة الملتزمة بالسعي إلى ذلك الهدف عبر المفاوضات. نحن ملتزمون بالحل القائم على وجود دولتين، بحيث تعيش دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة والقابلة للحياة جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

لقد شهدنا كيف أصبح للسلطة الفلسطينية الآن مؤسسات تخطت العتبة التي يمكن توقعها من دولة حديثة. يستحق ذلك الإنجاز اعترافنا الكامل. ستظل فنلندا تسهم في بناء المؤسسات المستقبلية لدولة فلسطين ذات السيادة. وناشد جميع الأطراف الاستفادة من هذا المقرر، والانخراط في المفاوضات فوراً وبدون شروط، والامتناع عن اتخاذ أي خطوات يمكن أن تؤثر سلباً على الحالة وعلى الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية تفاوضية.

إن تصويتنا المؤيد للقرار، الذي يمنح فلسطين مركز الدولة المراقب غير العضو في الأمم المتحدة، استمرار طبيعي لتأييدنا القاطع للحل القائم على وجود دولتين وبناء الدولة الفلسطينية. إلا أن تصويت فنلندا لا يعني اعترافاً رسمياً بدولة فلسطينية ذات سيادة. تلك مسألة منفصلة، وسوف نحدد موقفنا الوطني من ذلك الأمر وفقاً للإجراءات المنصوص عليه في دستور فنلندا.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): قرار أستراليا الامتناع عن التصويت على القرار ٦٧/١٩ يوازن ما بين تأييدنا الراسخ لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته وبين تخوفنا من أن الأساس الوحيد الدائم لتسوية هذا الصراع هو المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين. لا يمنح القرار مركز الدولة؛ بل يعطي مركز الدولة المراقب غير العضو للسلطة الفلسطينية في الأمم المتحدة. لطالما أيدنا حلاً تفاوضياً يقوم على وجود دولتين يسمح لإسرائيل الآمنة أن تعيش جنباً إلى جنب مع دولة فلسطينية مقبلة مستقلة. وتساور أستراليا مخاوف من أن هذا القرار قد يصعب في

يقوم القرار ٦٧/١٩ على الحل القائم على وجود دولتين وما فيه من مبادئ، وهو لا يخل بما سوف تخرج به مفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين. كما لا ينتهك اتفاقات أوسلو. للفلسطينيين الحق في أن يتخذوا هذه الخطوة، القائمة على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. علاوة على ذلك، لقد آن الأوان لتعترف الجمعية العامة بالجهود الجادة التي بذلتها السلطة الفلسطينية في بناء مؤسسات الدولة.

لا يشكل ترقية مركز فلسطين في الأمم المتحدة خطوة استفزازية. وهو يرسل رسالة مفادها أن منظمة التحرير الفلسطينية والرئيس عباس ملتزمان التزاما حقيقيا بالحل السلمي القائم على الوسائل الدبلوماسية. لكن لا حقوق إلا ومعها مسؤوليات. لقد آن الأوان لأن يتحد الفلسطينيون في بناء مجتمع قائم على الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان. ومن الخطوات الإيجابية أن هذا القرار يخطى بدعم واسع من الجانب الفلسطيني. الترويج ملتزمة التزاما قويا بالحل القائم على وجود دولتين، بحيث تعيش دولة فلسطينية ذات سيادة، وديمقراطية، ومتصلة، وقابلة للحياة جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وداخل حدود آمنة ومعترف بها.

لن يتحقق السلام والأمن الدائم لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين إلا من خلال حل متفاوض عليه. وناشد كلا الطرفين الاستفادة من قرار اليوم بطريقة بناءة والتعجيل باستئناف مفاوضات الوضع النهائي الشاملة.

إن تأييدنا لمركز محسن لفلسطين في الأمم المتحدة لا يحكم مسبقا على مسألة الاعتراف. لا تزال الإجراءات الوطنية للاعتراف رسميا بدولة فلسطين معلقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

أيا كانت أهمية تصويت اليوم، فإن علينا أن نلتفت إلى ما سيحدث غدا. هذا القرار رمز سياسي لالتزام الأمم المتحدة بالحل القائم على وجود دولتين. وقد أدلت نيوزيلندا بصوتها وفقا لذلك على افتراض أن تصويتنا لا يخل بموقف نيوزيلندا من اعترافها بفلسطين. غير أن ما يتخذ هنا في نيويورك من قرارات وما يجري من مناقشات لن يؤدي إلى جعل إسرائيل تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة. ولا شك أن مما يؤسف له أن مقرر اليوم قد تحقق بالتصويت في الأمم المتحدة وليس بالمفاوضات المباشرة. لكن تلك هي حقيقة الوضع على أرض الواقع، الذي أشار إليه كثير من المتكلمين الآخرين.

علينا بالتالي أن نسجل اليوم بداية ديناميكية جديدة، تستدعي أن يرجع الطرفان فورا وبدون شروط مسبقة إلى المفاوضات، قبل أن نفقد جميعا فرصة الحل القائم على وجود دولتين.

السيد بيدرسين (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): النرويج من المؤيدين بقوة للحق الفلسطيني المتطلع إلى مركز الدولة وفقا للقانون الدولي. ونحن ملتزمون بمواصلة تمكين المؤسسات الفلسطينية. لقد اجتازت السلطة الفلسطينية بالفعل عتبة الدولة القائمة بوظائفها في القطاعات الرئيسية. وقد أيدت ذلك لجنة الاتصال المخصصة، برئاسة النرويج، في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ على السواء. ونؤيد ترقية مركز فلسطين بالجمعية العامة إلى مركز الدولة المراقب غير العضو. يتسق ذلك مع موقفنا الراسخ من تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس الحل القائم على وجود دولتين. لقد أيدنا خطة التقسيم في الجمعية العامة عام ١٩٤٧، وانضمام إسرائيل دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة عام ١٩٤٩، بما في ذلك البيانات التي صدرت في ذلك السياق، واعترفنا بها دولة في العام نفسه.